مبادئ
علم الاجتماع الاقتصادي

د. جميل حمداوي





مبادىء علم الاجتماع الاقتصادي

جميل حمداوي



الإهداء

إلى أمي وأبي

إلى أهلي وعشيرتي

إلى أساتذتي

إلى زملائي وزميلاتي

إلى كل من علمني حرفا

أهدي هذا الكتاب راجياً من المولى

عز وجل أن يجد القبول والنجاح



المقدمة

يعد علم الاجتماع الاقتصادي (**La sociologie économique**) فرعا من فروع علم الاجتماع العام. ويعني هذا التخصص دراسة الظواهر الاقتصادية في ضوء المقترب السوسيولوجي، بفهم أشكال الاقتصاد وتفسيرها، وربط الصلة بين المنافع الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية. علاوة على ذلك، فعلم الاجتماع الاقتصادي هو ذلك العلم الذي يعنى بدراسة الأنشطة الاقتصادية، من إنتاج، وتوزيع، وتبادل، واستهلاك.ومن ثم، فالسوسيولوجيا الاقتصادية هي دراسة للنظام الاقتصادي، في مختلف بنياته، وأشكاله، وأنساقه، وأنشطته، ودوراته، ووظائفه، وعلاقاته، مع التركيز على الأفعال الاقتصادية العقلانية والهادفة في سياقاتها المجتمعية.

إذاً، ما علم الاجتماع الاقتصادي؟ وما مواضيعه؟ وما تاريخه؟ وما رواده قديما وحديثا؟ وما تصوراته النظرية والمنهجية؟

هذا ماسوف نرصده في كتابنا هذا الذي عنوناه ب(**مبادىء علم الاجتماع الاقتصادي**)، على أساس أن علم الاجتماع الاقتصادي هو علم مهم للبحث عن العلاقة التي تجمع بين الظواهر الاقتصادية وبنية المجتمع. ويعني هذا أن المجتمع الإنساني يعرف مشاكل معقدة وعويصة جدا، ولايمكن معالجتها أو تشخيصها إلا في إطار اقتصادي. والعكس صحيح أيضا، فكثير من الظواهر الاقتصادية لها ارتباط وثيق بالمجتمع من جهة، وبأفعال الأفراد والمجتمعات من

جهة أخرى. ويعني هذا كله أن النشاط الاقتصادي يقوم به الفرد البشري بتعاون وتضامن وتبادل مع الأفراد الآخرين، ضمن سياق مجتمعي معين. لذلك، تتخذ الظواهر الاقتصادية طابعا اجتماعيا، مادامت ترتبط برغبات الأفراد وحاجياتهم وحوافزهم وأنشطتهم. كما أن الاقتصاد في خدمة توازن المجتمع وتماسكه وانسجامه ليس إلا.

و نرجو من الله عز وجل أن يوفقنا في هذا الكتاب المتواضع، و يسدد خطانا، ويرشدنا إلى ما فيه صالحنا، ونستغفره عن هفواتنا وكبواتنا وأخطائنا وزلاتنا. كما نستسمح القراء الأفاضل عما في هذا الكتاب من نقص وتقصير ونسيان، فالكمال والتمام من صفات سبحانه وتعالى جل شأنه وعلا، وماتوفيقي إلا بالله.

المطلب الأول: تعريف علم الاجتماع الاقتصادي

من المعروف أن علم الاقتصاد هو الدراسة العلمية لعمليات الإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك التي تتعلق بالسلع والخدمات لتحقيق الرفاهية والازدهار للأفراد، وتحسين مستوى معيشتهم المادية والمالية والمعنوية. وبتعبير آخر، يدرس هذا العلم الدورة الاقتصادية القائمة على أربع مراحل أساسية هي: الإنتاج، والتوزيع، والتبادل، والاستهلاك. وقد ارتبط هذا العلم أيضا بالدولة. لذا، سمي بالاقتصاد السياسي إلى درجة يصعب الفصل بين الاقتصاد والسياسة للعلاقة الجدلية الموجودة بينهما.

بيد أن الثروات لاتقتصر على الدولة فقط، بل هي نتاج جهود الأفراد فيما بينهم، داخل سياق مجتمعي معين. بمعنى أن الأفراد هم الذين يحققون الثروة الاقتصادية المثمرة، في إطار التعاون والتفاهم والتعاقد والتبادل المشترك. ومن ثم، يدرس علم الاقتصاد الأنشطة الاقتصادية ذات الطابع الفردي والاجتماعي. وقد عرف بعضهم علم الاقتصاد بأنه " دراسة الكيفية التي عليها ينظم الناس استخدام الموارد لإشباع رغباتهم وحاجاتهم، بمعنى أن علم الاقتصاد يهتم بدراسة التنظيم الاقتصادي، وهذا يتطلب دراسة مختلف النظم الاقتصادية، والمشكلات التي تواجه كل نظام والطرائق الممكنة لحل هذه المشكلات."[١]

---

[١] – محمد ياسر الخواجة: **علم الاجتماع الاقتصادي**، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ١٩٩٨م، ص:١٤.



إذاً، يدرس علم الاقتصاد مختلف النظم الاقتصادية التي تساعد الناس على تلبية حاجياتهم، وإشباع رغباتهم، وتحقيق المنافع والمصالح، وتحقيق التوازن الاقتصادي، والإشباع المادي. ومن ثم، يحاول علم الاقتصاد أن يبحث عن التوازن بين المداخيل والمصاريف، ويعالج المشاكل المادية بأنجع السبل والطرائق الاقتصادية الممكنة والمتاحة، في إطار ما يسمى بالحكامة الجيدة. ويعني هذا أن علم الاقتصاد يقدم لنا جميع الوسائل والخطط لتنظيم حياتنا الاقتصادية كما وكيفا، وتحقيق انسجامها وتوازنها وتماسكها، ولاسيما أن رغبات الإنسان وحاجياته كثيرة وآمرة وملحة، لكن الوقت والنشاط والموارد الطبيعية محدودة.لذا، ينبغي التحكم جيدا في الموارد الموجودة، وترشيد النفقات والاستهلاك. كما أن هذا الاقتصاد هو سبيل لتحقيق الثروة وتجميعها وتكديسها أو استثمارها. وقد قال آدم سميث بأن الاقتصاد هو علم الثروة. وهناك من يقول بأنه علم الإثراء القائم على المجهود البشري لبناء ثروة الأمة.

ومن هنا، فعلم الاقتصاد هو الذي يعنى بدراسة النشاط الاقتصادي الفردي أو الجماعي من أجل تحقيق المنافع أو المصالح أو الرفاهية أو الثروة أو التوازن بين المداخيل والمصاريف.

وإذا كان علم الاقتصاد يهدف إلى وضع قوانين رياضية وإحصائية وعلمية لتحقيق المنفعة أو المصلحة أو التوازن الاقتصادي أو الرفاهية المادية للأفراد والجماعات، فإن علم الاجتماع الاقتصادي يهدف إلى تحقيق العدالة المجتمعية، وتحسين

مستوى معيشة الأفراد والمجموعات داخل نسق مجتمعي معين. بمعنى توجيه الاقتصاد لتقدم البنيان الاجتماعي، وتحقيق توازنه وانسجامه وتكامله، أو تحسين الأوضاع الاقتصادية للمجتمع بأكمله. وفي هذا، يقول محمد ياسر الخواجة:" وتبدو الصلة أكثر وضوحا بين مجال الاقتصاد ومجال الاجتماع. لكن الذي تجدر الإشارة إليه هنا أن علم الاجتماع الاقتصادي لايرمي من دراسته إلى الوصول إلى قوانين اقتصادية بحتة أو الوصول إلى هذه القوانين بغرض ذاتي، وإنما يهدف إلى الانتفاع بها في الارتقاء بالأوضاع والنظم والمستويات الاقتصادية، فإذا كان الاقتصاد يهتم بالمنفعة، فإن علم الاجتماع الاقتصادي يعنى بالعدالة، وإذا كان الاقتصاد يضع القوانين التي يستند إليها النظام الاقتصادي، فإن علم الاجتماع الاقتصادي يستنبط قوانين تقدم البنيان الاجتماعي من الناحية الاقتصادية.

أي: إن علم الاجتماع الاقتصادي يستطيع أن يساعدنا على معرفة أي النظم الاقتصادية يمكن أن تلائم هذا المجتمع أم ذاك، وما الذي يجب الاحتفاظ به، وما الذي يجب استبعاده من وسائل النشاط أو الاستغلال الاقتصادي، لأنه يدرس النشاط الاقتصادي بوصفه أحد مظاهر النشاط الاجتماعي، بل هو أهم ناحية من سلوك الأفراد؛ لأنه يتصل بقوام البنيان الاجتماعي، وينظر إلى الظاهر نظرته إلى الظواهر الاجتماعية لاتقل شأنا عن الظواهر السياسية، والدينية، والأخلاقية، واللغوية، وهي كلها ظواهر تنبع من طبيعة الحياة الاجتماعية، وما

ينطوي عليه من تفاعل بين الأفراد واحتكاك مشاعرهم، وتقابل رغباتهم وخضوعهم لظروف بيئية واجتماعية تصهرهم جميعا في بوتقة واحدة.تتحد آثارها وتتداخل العوامل المؤثرة فيها بالنتائج بحيث يصعب الوقوف عليها."[٢]

ويعرفه سميلسر(N.Smelser)، في كتابه (**سوسيولوجيا الحياة الاقتصادية**)، بأنه " العلم الذي يقوم على تطبيق الإطار المرجعي لعلم الاجتماع ونماذجه التفسيرية لدراسة وتحليل الأنشطة الاقتصادية الحديثة التي تعالج عمليات الإنتاج، والتوزيع، والتبادل، والاستهلاك للسلع والخدمات النادرة."[٣]

إذاً، فعلم الاجتماع الاقتصادي هو تطبيق المقاربة السوسيولوجية على الظواهر الاقتصادية [٤]، أو هو الدراسة السوسيولوجية للاقتصاد[٥]. ويقصد بالظواهر

---

[٢] – محمد ياسر الخواجة: **علم الاجتماع الاقتصادي**، ص:١٥-١٦.

[3]- Smelser,N:**The sociology of economic life**,prentice,Hall,New Jerry1976,p:43.

[4]- Smelser N. J. et Swedberg R. (eds.), **The Handbook of Economic Sociology**, Princeton, Russell Sage Foundation, 1994, p: 3.

[5] - Swedberg R., 1987, **Current Sociology**, London, Sage Publication ; trad. franç.1987 ; **Une histoire de la sociologie économique**, Paris, Desclée de Brouwer,1994,p :221.

الاقتصادية العمليات الأربع: الإنتاج، والتوزيع، والتبادل، والاستهلاك[6]، أو السلوك الإنساني الذي يوفق بين الرغبات الكثيرة وندرة الموارد أو محدوديتها[7]. وقد تعني الظواهر الاقتصادية ما يسمى بالفعل الاقتصادي العقلاني والهادف عند ماكس فيبر (Max Weber) أو فيلفريدو باريتو (V.Pareto).

إذاً، يهتم علم الاجتماع الاقتصادي بدراسة الظواهر الاقتصادية التي لها علاقة بالمجتمع. أي: دراسة النظم الاقتصادية، وتحليل وضعيات السوق، ووصف الدورة الاقتصادية، والتوقف عند الآليات التي تتحكم في تحديد الأثمان، ومناقشة سياسة العرض والطلب، واستكشاف العلاقات الاجتماعية وصلتها بالعلاقات التجارية والاقتصادية، وتناول الأسواق في تأرجحها بين الربح والقيم...

وهكذا، فعلم الاجتماع الاقتصادي هو دراسة مختلف الظواهر الاقتصادية المتنوعة في ضوء مسبباتها الاجتماعية ونتائجها، من خلال المزج بين الاقتصاد والمجتمع. ومن ثم، فعلم الاجتماع الاقتصادي عبارة عن مقاربة سوسيولوجية للظواهر الاقتصادية، وتحليلها في ضوء مقاربة اقتصادية جزئية أو كلية، بالتركيز

6- Granovetter M, : **Analyse économique des conventions**, Paris, PUF,1994,p :81.

7 - Robbins L., : **An Essay on the Nature and Signification of Economic Science**, Londres, Macmillan, 1932, p: 30.



على البنيات الاقتصادية وأدوارها ووظائفها ومؤسساتها، مع تبيان دور المجتمع وتأثيره في الاقتصاد...



المطلب الثاني: مواضيع علم الاجتماع الاقتصادي

يدرس علم الاجتماع الاقتصادي مجموعة من المواضيع المهمة، ويمكن حصرها فيما يلي: الدورة الاقتصادية (الإنتاج، والتوزيع، والتبادل، والاستهلاك)، والمنفعة الاقتصادية، والرفاهية الاقتصادية، والتوازن أو اللاتوازن الاقتصادي، والتبادل التجاري، والبؤس الاجتماعي، والفقر، والتسول، والثراء، والبطالة، والمساواة أو اللامساواة الاجتماعية، والرأسمال الاقتصادي، والتنمية والتخلف، والملكية الخاصة، والعمل، والاستثمار، والأجور، وتوزيع الدخل، والاقتصاد الكلي، والدخل القومي، ورأس المال، والربح، والريع، ونظرية القيمة، والقروض، والتنافس الاقتصادي، وتحرير الاقتصاد، والتضخم، والتبعية، والعولمة، والإشباع الاقتصادي، ونقل التكنولوجيا، والأسواق، والأسهم، والبورصات، والأبناك، والشركات متعددة الجنسيات، والأزمات الاقتصادية، والأنشطة الاقتصادية، والمؤسسات والمقاولات الاقتصادية، والتدبير الاقتصادي، والإفلاس، والتجارة، وتقسيم العمل، وعلاقة الدين بالاقتصاد، وعلاقة الاقتصاد بالمشاكل الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية المستدامة، وثورة المعلومات، والثورة الرقمية، والتجارة الداخلية والخارجية، والركود الاقتصادي، والوضع الاقتصادي للرجل والمرأة معا، والضرائب المباشرة وغير المباشرة وأثرها في الاقتصاد والمجتمع معا، والاقتصاد الجزئي والكلي، والنمو الديمغرافي وعلاقته بالإنتاج الغذائي والزراعي، وفلسفة النقود، وتراكم رؤوس الأموال، والأوراق المالية، وثنائية الطلب والعرض، والخوصصة، والاقتصاد الموجه،



والاقتصاد المنفتح، والفوائد البنكية والربوية، والصراع الطبقي، والمشاريع الاقتصادية، وكثرة الرغبات والحاجيات وندرة الموارد، واستغلال الطبيعة، والبيروقراطية، والطبقات الطفيلية، وسوق العمل، والرأسمالية والاشتراكية، والاقتصاد السياسي، وقيم التبادل والاستعمال، والتشييء والاغتراب، والتقنية والاستلاب...

المطلب الثالث: رواد علم الاجتماع الاقتصادي

يمكن الحديث عن مجموعة من رواد علم الاجتماع الاقتصادي الذين اهتموا بالظواهر الاقتصادية قديما وحديثا، إن على مستوى التنظير، وإن على مستوى التطبيق. ومن أهم هؤلاء نذكر: ابن خلدون، وألكسيس توكفيل(Tocqueville)، وآدم سميث (Adam Smith)، ودافيد ريكاردو (David Ricardou)، وكارل ماركس (K.Marx)، وليون والراس (Léon Walras)، وماكس فيبر(Max Weber)، وإميل دروكايم (E.Durkheim)، وجوزيف شومبتر (Joseph Schumpeter)، وفيلفريدو باريتو (Vilfredo Pareto)، وجورج زيمل (Georg Simmel)، ومارك غرانوفيتر(Mark Granovetter)، وهاريسون وايت (Harrison White)، وكارل بولانيي (Karl Polanyi)، وبيير بورديو (Pierre Bourdieu)، ولوك بولتانسكي (Luc Boltanski)،ولوران تيفلو (Laurent Thévenot)، وإيف شيابلو (Ève Chiapello)،

وألفرد مارشال (Alfred Marshall)، وجون كينز(John Maynard Keynes)، وفريد بلوك (Fred L. Block)، وجيمس كولمان(James S. Coleman)، وباولا إنجلاند(Paula England)، وبول ديماجيو (Paul DiMaggio)، وجويل بودولني(Joel M. Podolny)، ولينيت سبيلمان (Lynette Spillman)، وريشارد سويدبيرج (Richard Swedberg)، وفيفيانا زيليزير(Viviana Zelizer)، وكارلو تريجيليا (Carlo Trigilia)، ولوك بولتانسكي(Luc Boltanski)، ودونال أنغوس ماكينزي(Donald Angus MacKenzie)، ولوران تيفنو(Laurent Thévenot)، وجينس بيكير (Jens Beckert)، وأميتاي إتزيوني(Amitai Etzioni)، وشاك سابيل(Chuck Sabel)، وفولفغانغ ستريك (Wolfgang Streeck)، ومكائيل موصو(Michael Mousseau)...

ومن جهة أخرى هناك دراسات سوسيولوجية ماركسية متميزة، تناولت النظام الاقتصادي الرأسمالي بالتحليل والنقد والتعرية والفضح، كما نجد ذلك واضحا عند كل من: جورج لوكاش(Georg Lukács)، وتيودور أدورنو(Theodor Adorno)، وماكس هوركايمر(Max Horkheimer)، ووالتر بنجامين (Walter Benjamin)، وغوي دوبور (Guy Debord)، ولوي ألتوسير (Louis Althusser)، ونيكوس بولانتازاس(Nicos Poulantzas)،

ورالف ميليباند (Ralph Miliband)، ويورغان هابرماس(Jürgen Habermas)، ورايمون ويليام(Raymond Williams)، وفريدريك جامسون (Fredric Jameson)، وأنتونيو نيغري(Antonio Negri)، وستوار هال(Stuart Hall)، وغيرهم...

ويلاحظ أن هؤلاء العلماء والباحثين والمفكرين تتحكم فيهم مجموعة من المرجعيات المختلفة التي كانت توجه اهتماماتهم الاقتصادية، على الرغم من وجود علاقات متشابكة ومتداخلة بين ماهو اقتصادي و ماهو اجتماعي وسوسيولوجي، مثل: المرجعية السياسية (توكفيل)، والمرجعية التاريخية والعمرانية (ابن خلدون)، والمرجعية الفلسفية (جورج زيمل، وماركس...)، والمرجعية الاقتصادية (أدم سميث، ودافيد ريكاردو، وجون كينز، وفيلفريد باريتو...)، والمرجعية السوسيولوجية (بيير بورديو)، والمرجعية العلمية أو الوضعية (إميل دوركايم)، والمرجعية المنفتحة والمتنوعة والمتعددة الحقول والمعارف (ماكس فيبر)...


شبكة
الألوكة
www.alukah.net


الجديد
و
الحصري
NEW & EXCLUSIVE

المطلب الرابع: تاريخ علم الاجتماع الاقتصادي

ارتبط علم الاقتصاد بالإنسان منذ القديم. لذا، وجدنا اهتمامات وأفكارا اقتصادية نظرية وعملية متميزة. ويعلم الكل مدى نجاح السياسة الاقتصادية التي تبناها يوسف عليه السلام فيما يخص ادخار الحبوب لسنوات عدة، والتحكم في عمليات الاستهلاك والتوزيع والتبادل. وبعد ذلك، تبلور علم الاقتصاد، وأصبحت له قواعد نظرية وتطبيقية وإستراتيجية، تخضع للرياضيات والإحصاء والمناهج التجريبية والعلمية الدقيقة، بتوظيف كل التقنيات المستجدة التي أتت بها التكنولوجيا الحديثة والمعاصرة. ومن ثم، فقد انقسم هذا العلم إلى مذاهب اقتصادية عالمية (الليبرالية والاشتراكية)، وتفرع إلى تصورات نظرية مختلفة ومتنوعة (نظرية كينز مثلا)، وإلى أطروحات إيديولوجية متصارعة (الاقتصاد الاشتراكي الماركسي مقابل الاقتصاد الليبرالي).

وبعد أن تطور علم الاقتصاد كثيرا، ظهر تخصص جديد، في منتصف القرن العشرين، يسمى بعلم الاجتماع الاقتصادي الذي يبحث عن علاقة المجتمع بالاقتصاد، أو دور الاقتصاد في تحريك عجلة المجتمع أو توقيفها أو إعاقة نموها. على الرغم من أن هذا المصطلح قد ظهر في القرن التاسع عشر الميلادي، وبالضبط في سنة ١٨٧٩م، واستعمله الإنجليزي ويليام ستانلي جوفنز (William Stanley Jevons). وبعد ذلك، استعمل هذا المصطلح في كتابات إميل دوركايم، وماكس فيبر، وجورج زيمل ما بين ١٨٩٠و١٩٢٠.

وقد تأسس هذا العلم في جامعات الولايات المتحدة الأمريكية، ثم انتقل إلى باقي جامعات الغرب والشرق بعد ذلك. وأصبح علم الاجتماع الاقتصادي تخصصا علميا جديدا، يتفرع عن علم الاجتماع العام، ويوظف أدواته وآلياته ومناهجه في الفهم والتفسير والتأويل. وفي هذا، يقول محمد ياسر الخواجة في كتابه (**علم الاجتماع الاقتصادي**): " تبلورت الجهود الأولى لنشأة علم الاجتماع الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية مع اهتمامات المدارس السوسيولوجية الأمريكية، ومنها مدرسة شيكاغو وهارفارد وغيرهما إلى تطوير مجالات علم الاجتماع الاقتصادي، والاستعانة بالعديد من المداخل السوسيولوجية والنماذج الاقتصادية في دراسة الظواهر السوسيواقتصادية.وذلك من منطلق أن النشاط الاقتصادي كأي نشاط آخر يمثل أحد الظواهر الاجتماعية التي لايمكن فهمها وتفسيرها تفسيرا كاملا إلا في ضوء التفاعل والتأثير المتبادل بين كل من الاقتصاد والمجتمع.[٨]"

وبعد ذلك، توسعت مداخل علم الاجتماع الاقتصادي، وأصبح يعتمد على النظريات الاقتصادية ومذاهبها لتعميق الصلة بين الظواهر الاقتصادية والظواهر المجتمعية. وأصبح هذا العلم تخصصا أكاديميا في شعبة الاقتصاد أو علم الاجتماع، ولم يدخل هذا التخصص الجامعات العربية إلا في العقود الأخيرة من القرن العشرين، ومازالت الدراسات فيه قليلة جدا حتى في بيئته الغربية.

---

[٨] – محمد ياسر الخواجة: نفسه، ص:٧.





و" على الرغم من أن علم الاجتماع الاقتصادي يعد علما حديث النشأة بمقارنته بعلم الاقتصاد الذي تطورت أقدامه كعلم موضوعي اكتسب الصيغة العلمية في وقت كان فيه علم الاجتماع الاقتصادي يحاول أن يتحسس طريقه في دراسة الظواهر الاقتصادية بصورة علمية ومنهجية من خلال استقطاب مجموعة من علماء الاقتصاد في الأصل، ومنهم على سبيل المثال ألفرد مارشال، وجون كينز، وفيلفريد باريتو، وجورج زيمل حيث وجدوا من علم الاجتماع الاقتصادي نقطة التقاء واقعية للعلاقة الوثيقة بين كل من علمي الاقتصاد والاجتماع.إلا أنه استطاع أن يشق طريقه بنجاح كبير لفت أنظار جميع الدوائر العلمية والأكاديمية في كافة العلوم الاجتماعية، ويشهد على ذلك مظاهر التطور التي استطاع هذا العلم الجديد أن يحققها في مجال تحديد موضوعه، وبلورة قضاياه النظرية، وتنمية منهجه، وتميز طريقته في تحليل وتفسير الظواهر السوسيواقتصادية مثل: الملكية، والإنتاج، والعمل، والاستهلاك، والتوزيع، والاستثمار، والأجور، والبطالة، والفقر، والتضخم، والتبعية، وقضايا المنفعة والرفاهية، والإشباع الاقتصادي، ونقل التكنولوجيا، والأسواق، والشركات متعددة الجنسيات وغير ذلك من الموضوعات الحديثة المتعددة الأخرى. ويؤكد ذلك أيضا حرص علماء الاجتماع الاقتصادي على توفير الشروط النظرية والمنهجية لهذا العلم الفرعي، وتثبيت دعائم استقلاله



المعرفي، وتميزه عن مجموعة النظم الفكرية الأخرى السوسيواقتصادية بصورة تحليلية وواقعية.[٩]"

وهكذا، أصبح علم الاجتماع الاقتصادي تخصصا علميا مستقلا، لايمكن الاستغناء عنه في دراسة الظواهر الاجتماعية ذات الطبيعة الاقتصادية.وأكثر من هذا فثمة مجموعة من القضايا والظواهر الاجتماعية التي لايمكن فهمها أو تفسيرها أو تأويلها إلا بالتوقف عند العوامل الاقتصادية التي تكون السبب الحقيقي في إفراز تلك الظواهر، بشكل من الأشكال.

---

[٩] – محمد ياسر الخواجة: نفسه، ص:٧-٨.



المطلب الخامس: التصور النظري

لايمكن فهم علم الاجتماع الاقتصادي واستيعابه إلا بالتوقف عند بعض التصورات النظرية التي تندرج ضمن علم الاقتصاد من جهة، أو علم الاجتماع الاقتصادي من جهة أخرى.

الفرع الرابع: ابن خلدون رائد علم الاجتماع الاقتصادي

يعد ابن خلدون واضع علم الاجتماع الاقتصادي، حيث توقف، في كتابه **(المقدمة)**، عند الكثير من الظواهر الاقتصادية بالتحليل والمناقشة والتأمل العقلاني والفلسفي، كتناوله للعمل الذي جعله سعيا جادا لكسب الرزق، وأن الإنسان لايمكن أن يعيش بدون عمل. ومن ثم، ترتفع القيمة الاقتصادية للمنتج و تنخفض حسب طبيعة العمل من حيث الجودة والرداءة. كما ينقص العمل ويضيع بانهيار العمران وخرابه. وفي هذا، يقول ابن خلدون:

" اعلم أن الكسب إنما يكون بالسعي في الاقتناء والقصد إلى التحصيل، فلا بد في الرزق من سعي وعمل ولو في تناوله وابتغائه من وجوهه. قال تعالى: " فابتغوا عند الله الرزق ". والسعي إليه إنما يكون بأقدار الله تعالى وإلهامه، فالكل من عند الله. فلا بد من الأعمال الإنسانية في كل مكسوب ومتمول. لأنه إن كان عملاً بنفسه مثل الصنائع فظاهر، وإن كان مقتنى من الحيوان أو النبات أو



المعدن فلا بد فيه من العمل الإنساني كما تراه، وإلا لم يحصل ولم يقع به انتفاع.

ثم إن الله تعالى خلق الحجرين المعدنيين من الذهب والفضة قيمة لكل متمول، وهما الذخيرة والقنية لأهل العالم في الغالب. وإن اقتنى سواهما في بعض الأحيان، فإنما هو لقصد تحصيلهما بما يقع في غيرهما من حوالة الأسواق، التي هما عنها بمعزل، فهما أصل المكاسب والقنية والذخيرة. وإذا تقرر هذا كله فاعلم أن ما يفيده الإنسان ويقتنيه من المتمولات، إن كان من الصنائع فالمفاد المقتنى منه هو قيمة عمله، وهو القصد بالقنية، إذ ليس هنالك إلا العمل وليس بمقصود بنفسه للقنية. وقد يكون مع الصنائع في بعضها غيرها. مثل النجارة والحياكة معهما الخشب والغزل، إلا أن العمل فيهما أكثر، فقيمته أكثر. وإن كان من غير الصنائع، فلا بد في قيمة ذلك المفاد والقنية من دخول قيمة العمل الذي حصلت به، إذ لولا العمل لم تحصل قنيتها. وقد تكون ملاحظة العمل ظاهرة في الكثير منها فتجعل له حصة من القيمة عظمت أو صغرت. وقد تخفى ملاحظة العمل كما في أسعار الأقوات بين الناس، فإن اعتبار الأعمال والنفقات فيها ملاحظ فى أسعار الحبوب كما قدمناه، لكنه خفي في الأقطار التي علاج الفلح فيها ومؤونته يسيرة، فلا يشعر به إلا القليل من أهل الفلح. فقد تبين أن المفادات والمكتسبات كلها أو أكثرها إنما هي قيم الأعمال الإنسانية، وتبين مسمى الرزق، وأنه المنتفع به. فقد بان معنى الكسب والرزق وشرح مسماهما.

واعلم أنه إذا فقدت الأعمال، أو قلت بانتقاص العمران، تأذن الله برفع الكسب. ألا ترى إلى الأمصار القليلة الساكن، كيف يقل الرزق والكسب فيها، أو يفقد، لقلة الأعمال الإنسانية. وكذلك الأمصار التي يكون عمرانها أكثر، يكون أهلها أوسع أحوالاً وأشد رفاهية كما قدمناه قبل. ومن هذا الباب تقول العامة في البلاد، إذا تناقص عمرانها إنها قد ذهب رزقها، حتى أن الأنهار والعيون ينقطع جريها في القفر، لما أن فور العيون إنما يكون بالإنباط والامتراء الذي هو بالعمل الإنساني، كالحال في ضروع الأنعام، فما لم يكن إنباط ولا امتراء نضبت وغارت بالجملة، كما يجف الضرع إذا ترك امتراؤه. وانظره في البلاد التي تعهد فيها العيون لأيام عمرانها، ثم يأتي عليها الخراب كيف تغور مياهها جملة كأنها لم تكن. " والله يقدر الليل والنهار.[١٠] "

وبعد ذلك، فقد بين ابن خلدون أنواع العمل، فحصرها في الكسب، والفلاحة، والصناعة، والتجارة، والصيد، والأنشطة الاقتصادية، وتحصيل الضريبة. وفي هذا، يقول ابن خلدون:" اعلم أن المعاش هو عبارة عن ابتغاء الرزق والسعي في تحصيله، وهو مفعل من العيش. كأنه لما كان العيش الذي هو الحياة لا يحصل إلا بهذه، جعلت موضعاً له على طريق المبالغة. ثم إن تحصيل الرزق وكسبه: إما أن يكون بأخذه من يد الغير وانتزاعه بالاقتدار عليه، على قانون متعارف، ويسمى

---

[١٠] – ابن خلدون: **مقدمة ابن خلدون**، دار ابن الهيثم، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م، ص:٣٠٩.

مغرماً وجباية، وإما أن يكون من الحيوان الوحشي باقتناصه وأخذه برميه من البر أو البحر، ويسمى اصطياداً، وإما أن يكون من الحيوان الداجن باستخراج فضوله المتصرفة بين الناس في منافعهم، كاللبن من الأنعام، والحرير من دوده، والعسل من نحله، أو يكون من النبات في الزرع والشجر بالقيام عليه وإعداده لاستخراج ثمرته. ويسمى هذا كله فلحاً .وإما أن يكون الكسب من الأعمال الإنسانية: إما في مواد بعينها، وتسمى الصنائع من كتابة وتجارة وخياطة وحياكة وفروسية وأمثال ذلك، أو في مواد غير معينة، وهي جميع الامتهانات والتصرفات، وإما أن يكون الكسب من البضائع وإعدادها للأعواض، إما بالتقلب بها في البلاد أو احتكارها وارتقاب حوالة الأسواق فيها. ويسمى هذا تجارة."[١١]

ويعني هذا أن ابن خلدون قد تناول مجموعة من القضايا الاقتصادية المهمة، مثل: أهمية العمل وقدسيته، وتقسيم العمل، ونظرية القيمة، والتجارة، والتنمية الاقتصادية. بيد أن ابن خلدون كان يدرس هذه الظواهر الاقتصادية في علاقة بعلم العمران أو علم الاجتماع بالمفهوم الحديث.

ومن جهة أخرى، يثبت ابن خلدون أن العمل هو مصدرالثروة والإثراء، وتحصيل الرفاهية، وتحقيق الجاه. ومن ثم، تتعدد الطبقات الاجتماعية – بحسب العمل والجاه والحظوة– من الأسفل إلى أعلى طبقة هي طبقة الملوك. بل يمكن القول

---

[١١] – ابن خلدون: **مقدمة ابن خلدون**، ص: ٣١٠.



بأن المال هو السبيل لتملك القوة والسلطة والنفوذ، والوصول بسرعة إلى الحكم. وفي هذا السياق، يقول ابن خلدون:" إننا نجد أن صاحب الجاه والحظوة في جميع أصناف المعاش أكثر يساراً وثروة من فاقد الجاه. والسبب في ذلك أن صاحب الجاه مخدُوم بالأعمال يُتقرَّب بها إليه في سبيل التزلُّف والحاجة إلى جاهه، فالناس مُعينون له بأعمالهم في جميع حاجاته من ضروري أو حاجي أو كمالي. فتحصل قيم تلك الأعمال كلها من كسبه. وجميع ما شأنه أن تبذل فيه الأعواض من العمل يستعمل فيها الناس من غير عوض، فتتوافر قيم تلك الأعمال عليه. فهو بين قيم للأعمال يكتسبها، وقيم أخرى تدعوه الضرورة إلى إخراجها فتتوافر عليه، والأعمال لصاحب الجاه كثيرة فتُفيد الغني لأقرب وقت ويزداد مع الأيام يساراً وثروة .ولهذا المعنى كانت الإمارة أحد أسباب المعاش كما قدمناه". والمقصود بالجاه هنا هو "القدرة الحاملة للبشر على التصرف فيمن تحت أيديهم من أبناء جنسهم بالإذن والمنع والتسلط بالقهر والغلبة". "ثم إن هذا الجاه متوزع في الناس ومترتب فيهم طبقة بعد طبقة: ينتهي في العلو إلى الملوك الذين ليس فوقهم يد عالية، وفي السفل إلى من ليس يملك ضرّاً ولا نفعاً بين أبناء جنسه". على أن المال الذي يحصل لصاحب الجاه، ليس مصدره: التقرب إليه فقط، بل إن أهم مصدر له هو استعمال السلطة والقهر في جمع الأموال بمختلف



التحايلات: الضرائب، المغارم، الجبايات، المصادرات بأنواعها المختلفة، والتي تشتد وطأتها على الطبقات المحكومة فاقدة الجاه، كما سيبين فيما بعد [١٢]."

يتبين لنا أن ابن خلدون كان سباقا إلى وضع اللبنات الأولى لعلم الاجتماع الاقتصادي تصورا ونظرية واستقراء. وفي هذا الصدد، يقول محمد ياسر الخواجة:"يتضح لنا مدى حس ابن خلدون الاقتصادي المرهف، للعديد من الظواهر والقضايا الاقتصادية فكما يقول أحد الباحثين أنه قد مارس حسا اقتصاديا كثيرا، فيوجد لديه فكر واضح جدا عن تكوين القيم، وعمل العرض والطلب، وقد خصص فصلا لقيم الأقوات والسلع في المدن، كما تناول بالبحث أيضا تأثير الحوادث السياسية في الحياة الاقتصادية.

كما كانت تصورات ابن خلدون الاقتصادية، وخاصة تأكيده على أهمية الاقتصاد الحر، وعدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية إلا من بعض المجالات الهامة مثل الدفاع، والدبلوماسية، والتمويل العام، والإسكان، السبق العلمي المتميز والواقعي لكثير من رواد علماء الاقتصاد، وخاصة المفكر الاقتصادي المعروف آدم سيمث، كما جاءت تحليلات ابن خلدون معبرة عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي عايشه وشاهده ابن خلدون في الدولة الإسلامية من خلال الاستخدام المميز لأسلوب الوصف والتحليل المقارن عن الواقع الملموس،

---

[١٢] – ابن خلدون: نفسه، ص:٣١٥.

وهذا ما جعله موضوع اهتمام العديد من الباحثين والعلماء من المجتمعات الغربية والعربية على حد سواء، لذلك يعد ابن خدلون من أهم العلماء الذين أرسوا دعائم أسس علم الاجتماع الاقتصادي."[١٣]

فعلا، لقد كان ابن خلدون سباقا إلى إرساء دعائم علم الاجتماع الاقتصادي، بل سبق كذلك كارل ماركس إلى تحليل التفاوت الطبقي في ضوء الرؤية الاقتصادية المادية.

الفرع الثاني: آدم سميث وتأسيس علم الاقتصاد السياسي

يعد آدم سميث(Adam Smith) (١٧٢٣-١٧٩١) فيلسوفا بريطانيا، ورجل اقتصاد ينتمي إلى عصر الأنوار.ويعد أب العلوم الاقتصادية الحديثة، كما يدل على ذلك كتابه (**ثروة الأمم**) الذي يعد من أهم النصوص التي تعكس توجهات الليبرالية الاقتصادية. ويعتبر كذلك آدم سميث أبا حقيقيا لعلم الاقتصاد السياسي.

وعليه، يعد سميث من أهم الدعاة إلى الحرية الاقتصادية(دعه يمر، دعه يعمل)، على أساس أن الدولة لاينبغي أن تتدخل في شؤون الحياة الاقتصادية، كما كان الأمر في مرحلة المذهب التجاري، بل عليها أن تكتفي بخدمة المواطنين في

---

[١٣] - محمد ياسر الخواجة: نفسه، ص:٣٣.

مختلف المجالات، مثل: التعليم، والصحة، وبناء الطرق، وتحقيق الأمن الداخلي، وتولي مهمة الدفاع الخارجي.

ويرى آدم سميث أن الإنسان تواق إلى الحرية، والعمل، وتحقيق الثراء، والإحساس بالتوافق، والميل إلى المقايضة والتبادل[١٤]. كما أن الدولة عاجزة عن تحقيق الرفاهية الاقتصادية كما هو حال النظام الطبيعي.فضلا عن " أهمية تطبيق النظام الطبيعي، وضرورة إيجاد توازن في الدوافع الطبيعية؛ لأنها تؤدي إلى زيادة الفاعلية في الأنشطة الاقتصادية."[١٥]

ويرى أيضا أن كل من يخدم مصلحته الخاصة، إنما يخدم المصلحة العامة. بمعنى أن الأفراد عندما يتبادلون المنافع والمصالح والحاجيات الخاصة، فذلك كله لخدمة المجتمع، وتحقيق المصلحة العامة.

ومن ثم، ينبني الفكر الاقتصادي عند آدم سميث على مجموعة من المبادىء العامة، وهي المبادىء نفسها التي يرتكز عليها الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، مثل: الحرية الاقتصادية، وتقسيم العمل، والأخذ بنظام السوق، والارتكان إلى المصلحة الذاتية، والإيمان بمنطق المنافسة، وتحقيق التراكم الرأسمالي، والاسترشاد بنظرية القيمة...

---

[١٤] – خضر زكريا وآخران: **موجز تاريخ الفكر الاجتماعي**، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ٢٠٠١م، ص:٢٣٣.

[١٥] – خضر زكريا وآخران: **موجز تاريخ الفكر الاجتماعي**، ص:٢٣٤.





ومن هنا، يؤمن آدم سميث بتقسيم العمل الذي يحقق المردودية والإنتاجية بشكل يتحقق معه الثروة. كما ينبني ها التقسيم على التعاون والتضامن العضوي، على الرغم من اختلاف الناس فيما بينهم على مستوى المهن والأعمال والتخصصات؛ لأن ذلك بمثابة تكامل مجتمعي واقتصادي وأخلاقي، يحقق التوازن والانسجام في المجتمع الليبرالي. ومن هنا، فقد " فسر سيمث تقسيم العمل من خلال تصوره لفكرة النظام الاجتماعي الطبيعي، من خلال هذه العملية يمكن للفرد أن يزيد من إنتاجية عمله، دون أن يستقل عن الآخرين، فهو يحقق نجاحه من خلال تعاونه مع أفراد المجتمع الآخرين.وإن إنتاجية العامل تحددها طبيعة تقسيم العمل. فتجزئة العملية الإنتاجية تسمح بتخصص المهارات اللازمة لها.وبما أن تقسيم العمل يجزىء العملية الإنتاجية، فإنه يحفز الأفراد على اختراع الآلات، وتيسير استخدامها، ويترتب على ذلك تطوير الفن الإنتاجي، وزيادة في الإنتاج. وهذا بدوره يتطلب مجتمعا قائما على التبادل، ويتوقف على حجم التبادل درجة تقسيم العمل."[١٦]

كما دافع سميث عن الحرية الاقتصادية وتوافق المصالح، إذ اعتبر الدولة غير قادرة على تطوير الاقتصاد وتنميته، مهما اعتقد التجاريون أن قوة الدولة في ثروتها، والتحكم في المبادلات التجارية، والسيطرة على الأسواق. بل ينبغي أن

---

[١٦] - خضر زكريا وآخران: نفسه، ص:٢٣٤.



تترك الدولة السوق التبادلية لرجال المال والأعمال، لتسيير دواليب الاقتصاد وتحريكها في صالح الأفراد والمجتمع على حد سواء.

هذا، وقد تحدث آدم سميث عن قوانين المجتمع الحر، مثل: نظرية القيمة، ونظرية رأس المال، وتوزيع الدخل. ويعني هذا أن قيمة السلعة مرتبطة بقيمة العمل ومدته وجودته ورداءته. ومن ثم، فهناك قيمة استعمالية للشيء، وقيمة تبادلية. فالقيمة الاستعمالية تعني منفعة شيء معين.في حين، يقصد بالقيمة التبادلية ما لشيء من منفعة من جهة، وقدرة على الاستبدال بأشياء أو سلع أخرى من جهة أخرى.

وهكذا، ربط سميث " القيمة بالعمل على أنه المصدر الوحيد للقيمة، فقيمة العمل المرتبطة بكل سلعة تعد مقياسا لقيمتها الفعلية.

وأما تركيزه على تحليل القيمة المتبادلة، فهي مستمدة من الحقائق الاجتماعية التي ترتبط بتقسيم العمل. وقد جعل قيمة المبادلة القيمة الوحيدة التي تتحدد على ضوئها القيمة ذاتها وترتب على ذلك أن يكون للسلعة ثمنا اسميا على اعتبار الثمن تعبيرا نقديا يتغير بتغير أسعار الذهب والفضة. في حين، إن الثمن الحقيقي (القيمة) لايتغير مع تغير الزمن لأنه يكمن في العمل."[١٧]

---

[١٧] - خضر زكريا وآخران: نفسه، ص:٢٣٥.



أضف إلى ذلك فقد ربط أدم سميث قيمة السلعة بالأجور والأرباح والريع. ومن هنا، يبنى الأجر على تفاعل العرض والطلب على العمل. ومن ثم، ترتفع الأجورحسب العمل وظروفه ومخاطره وإتقانه، وما يستلزمه من وقت، وما يتطلبه من تكاليف وآليات وأدوات لإنجازه...

وقد " فسر سميث الأرباح كأحد أهم العناصر المكونة للثروة والدخل في المجتمع.وعرف الربح على أنه الإيراد الكلي للمنظم، بعد حسم نفقات الإنتاج، أو بأنه القيمة التي تعود على صاحب رأس المال بعد تسديد أجور العمالة. ويتوقف – بالتالي- حجم الأرباح على حجم رأس المال الكلي المستخدم في المشروعات[١٨]. "

أما الريع، فهو ثمن احتكاري يتقاضاه مالك الأرض بدون بذل مجهود مقابل ذلك، فهو فائض يترتب على سخاء الطبيعة، كما يبدو ذلك جليا في معظم الدول العربية التي تعتمد على البترول، حيث يوزع العائد بطريقة سخية اعتمادا على اقتصاد الريع.

وقدم سميث كذلك تصورات حول التنمية والسياسة الاقتصادية لتحقيق السعادة المجتمعية والرفاهية الحقيقية، وقد أرجعها إلى العوامل الذاتية للأفراد، وتمثل فلسفة المذهب الليبرالي في الاقتصاد، واللجوء إلى تقسيم العمل، والسعي نحو

---

١٨ – خضر زكريا وآخران: نفسه، ص:٢٣٦.



التمدن، والتكامل بين القطاعين القروي والمديني. إضافة إلى عوامل أخرى، مثل: التدرج في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومراعاة حجم القوى العاملة ومستوياتها الإنتاجية، وأخذ حجم السوق ودرجة التبادل بعين الاعتبار، والتأكد من مدى تراكم رأس المال، والتثبت من قوة الادخار الذي يعتمد بدوره على كل من الأجور والأرباح...[١٩]

وهكذا، يتبين لنا أن آدم سميث من رواد علم الاقتصاد، وقد كانت له أفكار مهمة في ما يتعلق بالاجتماع الاقتصادي. إذاً، " فأفكار آدم سميث، كما يرى بعض الدارسين، أمثال: جاكوب فينر (J.Vinner) وسويدبيرج (Swedberg) واليون سمول(A.Small)، تدخل في نطاق بحث علوم اجتماعية كالاقتصاد أساسا والعلوم السياسية وعلم الاجتماع وعلم النفس والأخلاق.ومن ثم، فإن كتاب **(ثروة الأمم)** والأفكار التي جاءت فيه والتفسيرات الاجتماعية والتحليلات الاقتصادية والفلسفية والسياسية يمثل تحليلا منظما يربط بين الجانبين الاجتماعي والاقتصادي الذي يسعى إلى تحقيق المصالح الاجتماعية الاقتصادية.

---

[١٩] - خضر زكريا وآخران: نفسه، ص:٢٣٧.



ولكن النزعة التفاؤلية التي ميزت فكر آدم سميث لم تستمر طويلا ؛ إذ ظهرت بعدها التناقضات في المجتمع الرأسمالي الصناعي.وظهرت النزعة التشاؤمية في أفكار الاقتصاديين الذين جاؤوا بعد سميث أمثال ريكاردو ومالتوس."[٢٠]

وعليه، يتبنى آدم سميث النظرية الاقتصادية الليبرالية الكلاسيكية، بالتركيز على مجموعة من المفاهيم الاقتصادية ذات الطابع الاجتماعي، مثل: الحرية الليبرالية، والتراكم الاقتصادي، ونظرية القيمة، وقدسية العمل، والأجور، والأرباح، والريع، والتنمية الاقتصادية، والسياسة الاقتصادية، ونظرية رأس المال، وتوزيع الدخل، وتقسيم العمل...

---

[٢٠] - خضر زكريا وآخران: نفسه، ص:٢٣٧-٢٣٨.



الفرع الثالث: دافيد ريكاردو وتوزيع الدخل القومي

يعد الاقتصادي البريطاني دافيد ريكاردو (David Ricardo) (١٧٧٢-١٨٢٣م) من أهم المفكرين الذي أغنوا النظرية الاقتصادية الليبرالية الكلاسيكية إلى جانب آدم سميث (Adam Smith) وتوماس مالتوس(Thomas Malthus). ومن أهم مؤلفاته: **(مبادىء الاقتصاد السياسي للضرائب)**، و**(التخطيط لإقامة بنك وطني)**، و**(دفاعا عن الفلاحة)**، و**(بحث حول آثار انخفاض أثمان القمح في أرباح الرأسمال)**...

ومن ثم، يعد ريكاردو من أهم الاقتصاديين الذين دافعوا عن الطبقة الرأسمالية، والحرية الاقتصادية، " وعلى الرغم من أن ريكاردو لم يحصل على تعليم أكاديمي محدد إلا أنه كان مطلعا على كثير من الكتب والمؤلفات.وعمد إلى أسلوب التثقيف الذاتي في تحسين وضعه العلمي، وقد أثر فيه مؤلف **(ثروة الأمم)** لآدم سميث تأثيرا ذا بعد اقتصادي، إذ منذ تلك الفترة وهو مهتم بالقضايا الاقتصادية، وترتب على ذلك أن أصبح أحد أهم المنظرين الاقتصاديين، وكانت كتاباته تعالج مسائل اقتصادية واجتماعية معا.ومن ناحية أخرى، فقد اعتمد على التنظير كمدخل أساسي لفهم الواقع الاقتصادي. وكانت نظرياته تعنى بمصالح الطبقة الرأسمالية من بعد نقدي تجريدي. ونظرا لأن الفترة التاريخية التي عاش فيها ريكاردو شهدت أحداثا سياسية هامة كالثورة الفرنسية وحروب نابليون التي ترتب

عليها تغييرات اجتماعية بارزة أصبح معنيا بدراسة التناقضات الطبقية بين مختلف الفئات الاجتماعية."[٢١]

وعليه، فقد اهتم ريكاردو بتوزيع الدخل القومي في الاقتصاد. بمعنى أن هدفه الأساس هو شرح القوانين التي تنظم توزيع الثروة، بالتوقف عند أشكال الإيرادات الثلاثة: الربح، والريع، والأجر؛ وربطها أيضا بعناصر الإنتاج الثلاثة: الأرض، ورأس المال، والعمل.

وقد رأى ريكاردو أن مسؤولية التفاوت الطبقي في المجتمع الصناعي ومختلف الأزمات الاقتصادية التي يعرفها سببه هو الريع، وليس الربح؛ لأن الريع هو الذي يكسبه صاحب الأرض بدون مجهود يبذل. في حين، يعد الربح مكسبا صناعيا رأسماليا قائما على المجهود البشري.وبالتالي، فقيمة السلعة تتحد بقيمة العمل.أما الريع، فهو مجرد امتلاك لمورد طبيعي للثروة.

وعلى أي، فقد عرف ريكاردو بثلاث نظريات اقتصادية كبرى هي: نظرية الريع، ونظرية الأجر والربح، ونظرية القيمة. ويعني هذا أن الاقتصاديين الذين سبقوا ريكاردو معنيين بالإنتاج، والبحث في طبيعة الثروة وأسبابها.أما ريكاردو، فكان يعنيه، بصفة خاصة، موضوع التوزيع.أي: تحديد النسب التي يقسم بها الناتج الكلي بين عوامل الإنتاج الثلاثة: ملاك الأراضي، والرأسماليين، والعمال. وإذا كان

---

[٢١] – خضر زكريا وآخران: نفسه، ص:٢٣٨.



الريع هو دخل صاحب الأرض، فإنه بالنسبة لريكاردو لايمثل تكلفة حقيقية، وهذا هو معنى قوله: إن الريع نتيجة للثمن، وليس مسببا له.وإنما يمثل فائضا. بمعنى أن مالك الأرض يحصل على مبلغ أكبر من المبلغ اللازم لاستمراره في الإنتاج. وهذا الريع لايعود إلى سخاء الطبيعة كما قال آدم سميث، بل إلى تقتيرها. ومن هنا، فالريع مختلف عن دخل العمل ورأس المال. فالأجور تعطى مقابل ما يقدمه العامل من عمل وخدمات ومجهود. أما الربح، فهو العائد الذي يحصل عليه رب العمل نظير ما أنتجه من ثروة حقيقية، نظير رأس المال الذي وظفه في العملية الإنتاجية. ويرى ريكاردو أن ثمن السلعة تتحدد بكمية العمل اللازمة لإنتاجها (أي: نفقة الإنتاج) في أسوء الظروف. أما الريع، فهو بمثابة فائض يحققه المنتج، زيادة عن المبلغ اللازم لاستمراره في الإنتاج. ويرجع ذلك إلى اختلاف مستوى الأرض وطبيعتها من حيث الخصوبة والإنتاج والوعورة، وهو ما يسمى بالريع الفرقي، وهو ليس ربحا. بل هو فائض عن نفقة قيمة إنتاجها. ومن الأساب التي تدفع الدولة إلى الإقبال على زراعة الأراضي الخصبة أو غير الخصبة هو توفير القمح للسكان الذين بدأوا يتزايدون بشكل سريع، وهذا لايتلاءم مع بطء الإنتاج الغذائي حسب مالتوس. وقد يؤثر هذا اللاتوازن بين عدد السكان وقلة الإنتاج الزراعي في عملية الإنتاج، وارتفاع أسعار المواد الغذائية. وبهذا، يزداد مالكو الأراضي غنى وثراء وريعا، كلما ازداد امتداد الإنتاج بارتفاع

عدد السكان. وكلما ارتفعت أسعار المواد الغذائية، انخفضت القدرة الشرائية، وازداد بؤس الطبقة العاملة وشقاؤها.

ومن جهة أخرى، قد يؤثر ارتفاع أثمان المواد الغذائية في أصحاب الصناعات، حيث ترتفع الأجور النقدية، ويقل معدل الربح ؛ ويسبب ذلك في إضعاف الحافزية على التراكم الرأسمالي، مع احتمال الوصول إلى الدولة الراكدة.

وبهذا، يقرر ريكاردو أن مصلحة ملاكي الأراضي تتعارض مع مصلحة المجتمع، مع العلم أن طبقة ملاك الأراضي هي التي كانت تتحكم في القرار السياسي البريطاني في الفترة التي عاش فيها ريكاردو. لذا، فقد دعا إلى حرية التجارة الخارجية، وإلغاء قوانين الغلال[٢٢]، وإدخال تقنيات حديثة في عملية الإنتاج.

أما فيما يخص نظرية المزايا، فقد أخذ آدم سميث بنظرية المزايا المطلقة التي لها علاقة بحرية التجارة الخارجية. ويعني هذا أن يتخصص كل بلد في إنتاج السلعة وتصديرها، مادام يتوفر فيها على ميزة طبيعية مطلقة. أي: تكلفة مطلقة قليلة. وتكون النتيجة هي الفائدة والمنفعة بالنسبة لجميع عناصر المجموعة الدولية. وفي بعض الأحيان، يكون من صالح دولة معينة أن تستورد سلعة من الخارج، على الرغم من إمكانية إنتاجها محليا بتكلفة أقل من تكلفة إنتاجها في الخارج، ويسمى هذا بالمزايا المقارنة.

---

٢٢ – **قوانين الغلال**: عبارة عن رسوم جمركية متدرجة على القمح المستورد.



أما نظرية القيم الدولية، فهي تكملة لنظرية ريكاردو الذي لم يجب عن سؤال ملح هو كيف يمكن توزيع أرباح التجارة الخارجية ومنافعها؟ فالبنسبة لستيورات ميل(S.Mill)، يرى أن الدول الغنية أقل استفادة من التجارة الخارجية؛ لأنها تستورد كمية كبيرة من البضائع والسلع من الخارج؛ نظرا لارتفاع القدرة الشرائية للمستهلكين.وبذلك، تحصل على منافع أقل مقارنة بالدول المصدرة الفقيرة التي ترغب في الحصول على العملة الأجنبية عبر التجارة الخارجية.

وبناء على ماسبق، " لقد اهتم ريكاردو اهتماما خاصا بالتجارة الخارجية، مشيرا إلى ضرورة قيامها على أساس التخصص وتقسيم العمل.وأشار إلى أن التجارة الخارجية تتأثر بأنماط الحواجز الجمركية والضريبية في المجتمعات المختلفة. ومن ثم، فإن التجارة الخارجية تقوم بين أي دولتين إذا تميزت إحداها قبل الأخرى بميزة نسبية في إنتاج إحدى السلعتين موضع التبادل.وهو بهذا يختلف عن سميث الذي رأى أنه لابد من أن يتمتع بلد ما بميزة مطلقة في إنتاج سلعة معينة حتى تنشأ التجارة بينه وبين بلد آخر، وقد وجهت اعتراضات على نظرية ريكاردو في التجارة الخارجية لتركيزه على تباين إنتاجية العمل في البلدين، دون أن يفسر الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة، فلا بد من معرفة العوامل التي تجعل العمل في بلد ما أكثر إنتاجية من العمل في بلد آخر. وفي مجال تعرضه لمشكلة البطالة، نلاحظ أنه ربطها بتغيرات الطلب على السلع الناتج عن تغير أذواق المستهلكين، ورأى أنها بطالة مؤقتة، ومن جانب آخر تنبه إلى أنه بالإمكان

حدوث بطالة في الأجل الطويل نتيجة لإحلال الآلات محل العمال الذي يضر بمصلحة الطبقة العاملة.

وهذا التصور للبطالة لم يلق قبولا كثيرا من الاقتصاديين المحافظين الذين جاؤوا بعده[٢٣]."

وعليه، فقد ناقش ريكاردو كثيرا من النظريات الاقتصادية، مثل نظرية التجارة الدولية، ونظرية توزيع الدخل، ونظرية التطور الاقتصادي، ونظرية التوازن الدولي. كما اهتم بنظم النقد من الناحية الاقتصادية، وتوقف كذلك عند نوعية الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في عملية النشاط الاقتصادي.

وبهذا، يكون دافيد ريكاردو من أهم الباحثين الذين عالجوا قضايا الاقتصاد، وقد استفادوا، بشكل أو بآخر، من التصورات الاجتماعية في مناقشة الظواهر الاقتصادية، ولاسيما توزيع الدخل، والصراع الاجتماعي والاقتصادي بين طبقتي ملاك الأراضي وأرباب المصانع، وقضية تزايد عدد السكان وتأثيره الاقتصادي، والصراع الطبقي، وبؤس العمال وشقائهم...

الفرع الرابع: جون مينارد كينز والأزمة الاقتصادية العالمية

يعد البرطاني جون مينارد كينز (**John Maynard Keynes**) (١٨٨٣-١٩٤٦م) من كبار الاقتصاديين المعاصرين.ويعود الفضل في ذلك إلى

---

[٢٣] - خضر زكريا وآخران: نفسه، ص:٢٤٠-٢٤١.



نظريته الكنزية التي تركت تأثيرا كبيرا في اقتصاد القرن العشرين. ومن أهم مؤلفاته **(النتائج الاقتصادية للسلام)**، و**(النظرية العامة للنقود والفائدة والاستخدام)**...وقد استثمرت أعماله كثيرا في مجال الاقتصاد بعد الحرب العالمية الثانية.

وما يعرف عن كينز أنه حول منهج التحليل الاقتصادي من نظريات جزئية فردية تقليدية إلى نظريات اقتصادية كلية وعامة.أي: حول مسار الاقتصاد من الاقتصاد الجزئي إلى الاقتصاد الكلي.ويعني هذا أن الاقتصاديين التقليديين كانوا ينطلقون من مبدإ التوازن، ويهتمون بالأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها الأفراد، على أساس أن التصرفات الفردية هي التي تتحكم في توازن الاقتصاد على مستويي الإنتاج والاستهلاك. أما النظرية الكينزية، فهي تنطلق من اختلال التوازن، وتنطلق من النظرة الكلية إلى الظواهر الاقتصادية أو لمجموع النشاط الاقتصادي على مستوى الدولة والمجتمع. ومن هنا، انصب الاهتمام على الاقتصاد الكلي بدل الاهتمام بالاقتصاد الجزئي (التاجر، والصانع، والفلاح...)؛ فأصبح الحديث عن الاقتصاد الوطني، والإنتاج الوطني، والاستهلاك الوطني، والدخل القومي، والمالية العامة للدولة، والنظرية العامة للنقود والأثمان. وقد اهتم كينز أيضا بالقطاعات الاقتصادية الكبرى، مثل: الفلاحة، والصناعة التقليدية والمعاصرة،والتجارة الداخلية والخارجية...



وإذا كان الاقتصاديون السابقون قد ركزوا على ثنائية الطلب والعرض، فإن كينز اهتم بالطلب بدل العرض.

هذا، وقد ارتبطت النظرية الكينزية بالأزمة العالمية الاقتصادية لسنة ١٩٢٩م، إذ قدم كينز تحليلا نقديا للنظام الرأسمالي في حالة الأزمة، وقد رأى أن تدخل الدولة ضروري لتوجيه الاقتصاد الليبرالي، بعد أن كانت النظريات الاقتصادية الليبرالية الكلاسيكية تمنع الدولة من التدخل في الاقتصاد. بيد أن هذه الحرية الاقتصادية المطلقة ساهمت في إفلاس الدول الديمقراطية الغربية، بسبب انهيار البورصة، وانخفاض الإنتاج، وانتشار البطالة، وإفلاس الأبناك والمصانع والفلاحين. وفي هذا الصدد، يقول محمد ياسر الخواجة" استطاع كينز أن يشير إلى العديد من القضايا والمشكلات الاقتصادية، ويحللها في ضوء واقعها الاجتماعي والسياسي، فلقد عكست طبيعة الأزمات التي حدثت خلال العشرينيات والثلاثينيات من هذا القرن، أو ما أحدثته الحرب العالمية الأولى والكساد الاقتصادي مع بداية الثلاثينيات العديد من المشكلات الاجتماعية المتعددة التي اهتم بها كينز في تحليلاته الاقتصادية، لذا فقد اتخذ كينز من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي عاصرها، ولاسيما مشكلة الفقر والبطالة والتوظيف بعدا أساسيا في تقييم الفكر الاقتصادي والاجتماعي الكلاسيكي، ويؤسس نظريته عن هذا المجال، حينما ربط بين كل من العمالة والدخل، والاستهلاك، والادخار، والاستثمار، ورأى عدم الفصل بينهما.

كما طرح كينز بعض التصورات التي تؤدي إلى تحقيق أعلى مستوى من العمالة، والتقليل من حدة البطالة لعل من أهمها ضرورة أن تسعى الحكومة وسياستها الاقتصادية نحو تشجيع الاستثمار الخاص خلال فترة الكساد لخفض معدلات الفائدة، كما يجب توجيه السياسات الحكومية لإنشاء المشروعات الاستثمارية الكبرى التي عن طريقها يمكن استيعاب أعداد كبيرة من القوى العاملة، وخاصة مراحل الأزمات، والكساد الاقتصادي، كما أكد كينز كثيرا على أهمية احترام الملكية الخاصة، ولكنه أعطى صلاحيات كبيرة للدولة في توجيه الحياة الاقتصادية، وتحديد الفوائد التي يجب أن يكتسبها أصحاب المال، فالحياة الاقتصادية ككل لايجب أن تكون اشتراكية، لأن النظام الرأسمالي لايسمح بسوء استخدام عوامل الإنتاج، وبالتالي أكد على ضرورة تشجيع الحكومة وسياساتها الاقتصادية في إعادة توزيع الدخل من أجل زيادة حجم الاستهلاك، ويمكن إجراء ذلك من خلال فرض ضرائب عالية على الطبقات الغنية"[٢٤].

وهكذا، فقد ساهمت التصورات الكنزية في تطوير النظريات الاقتصادية قدما، وساعدت كذلك على فهم الظواهر الاقتصادية في ضوء مقاربة اقتصادية كلية وشمولية، وخاصة في فترات الأزمة. وأهم ما يتميز به كينز هو إخراج الليبرالية الرأسمالية من أزمتها الاقتصادية في عهد روزفلت، بتقديم مجموعة من

---

[٢٤] – محمد ياسر الخواجة: نفسه، ص:٤٢–٤٣.

الاقتراحات العملية الواقعية، وأهم اقتراح هو تدخل الدولة في توجيه الاقتصاد، مع احترام الملكية الخاصة.

الفرع الخامس: إميل دوركايم وتقسيم العمل

يعد إميل دوركايم (Emile Durkheim)[٢٥] من مؤسسي علم الاجتماع في الثقافة الغربية. ومن ثم، فهو الذي دعا إلى استقلالية هذا العلم عن باقي العلوم والمعارف الأخرى. كما يظهر ذلك جليا في كتابه (**قواعد المنهج في علم الاجتماع**). ومن ثم، فقد أرسى دوركايم علم الاجتماع على مجموعة من القواعد، مثل: ملاحظة الظواهر المجتمعية على أساس أنها أشياء أو موضوعات مادية، يمكن إخضاعها للملاحظة الخارجية. وفي هذا النطاق، يقول دروكايم: " إن الظواهر الاجتماعية تشكل أشياء، ويجب أن تدرس كأشياء..لأن كل ما يعطي لنا أو يفرض نفسه على الملاحظة يعتبر في عداد الأشياء...وإذاً، يجب عينا أن ندرس الظواهر الاجتماعية في ذاتها، في انفصال تام عن الأفراد الواعين الذين يتمثلونها فكريا، ينبغي أن ندرسها من الخارج كأشياء منفصلة عنا...إن هذه القاعدة تنطبق على الواقع الاجتماعي برمته وبدون استثناء."[٢٦]

---

[٢٥] - إميل دوركايم سوسيولوجي فرنسي ، ولد سنة ١٨٥٨، وتوفي سنة ١٩١٧م، وهو مؤسس علم الاجتماع.

[26] - E. Durkheim: **Les règles de la méthode sociologique**, éd Flammarion, Paris, 1988, p:103-104.

من أهم الكتب التي ركز فيها دوركايم على الموضوع الاقتصادي كتابه (**تقسيم العمل الاجتماعي**) الذي نشره سنة١٨٩٣م[٢٧]. وقد بين فيه أن الفرد قد انتقل من المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات الحديثة عبر تقسيم العمل. اي: انتقل الإنسان من المجتمع الميكانيكي الآلي، حيث كان الأفراد متشابهين ومتماثلين في أفعالهم وتصرفاتهم، إلى المجتمع العضوي الذي أصبح الأفراد فيه مختلفين ومستقلين ومتخصصين بسبب تقسيم العمل الاجتماعي. وهناك كذلك علاقات وظيفية وتكامل بين الأفراد على صعيد المهن والأعمال والاختصاصات. ومن ثم، لا يتخذ هذا التقسيم للعمل طابعا اقتصاديا فحسب، بل يتخذ ملمحا اجتماعيا بارزا لضمان توازن المجتمع وانسجامه من جهة، وتحقيق نسبة من المنافع والمصالح والأرباح على مستوى المردودية والإنتاجية من جهة أخرى. ولكن ما يهم هو أن الأفراد في هذا الجتمع الرأسمالي الليبرالي متضامنين ومتعاونين ومتكاملين، كل واحد حسب عمله وتخصصه ووظيفته. وبهذا، فدور الفرد اقتصادي، واجتماعي، وأخلاقي.

وعليه، " يسلم دوركايم بعدة مبادىء تتردد بشكل أو بآخر في كل كتبه، وبخاصة كتاب (**تقسيم العمل الاجتماعي**)، وكتاب(**قواعد المنهج في علم الاجتماع**)، كان لها تأثير قوي في توجيه دراساته، يلخصها كلها في حقيقة مسلمة الإيمان

---

[27]–E. Durkheim, **De la division du travail social**, Paris, PUF, 2007.



بضرورة توافر التوازن، وهي تتمثل بأجمل صورها في المجتمع البدائي والمجتمعات الصغيرة التقليدية.وإن المتغيرات التي تحدث في المجتمع الصناعي تؤدي إلى تفكك الوحدات القديمة، وهو الأمر الذي يستوجب من المجتمع أن يعثر على أساس جديد للتوازن حتى يستمر في الوجود.وهذا الأساس (من خلال لجوئه إلى المماثلة العضوية السوسيولوجية استعارها من سبنسر بين المجتمع الإنساني والكائن العضوي) هو التضامن العضوي. إن توزع الاختصاصات لايؤدي إلى الصراع، بل يؤدي، على العكس من ذلك، إلى وحدة المجتمع وتماسكه وتكامله. [٢٨]"

وعندما يصاب التضامن العضوي أو التماسك الآلي بعطب أو خلل أو اضطراب ما، فلايمكن معالجته - حسب نبيل السمالوطي-" عن طريق الثورة كما يقول ماركس، أو عن طريق الإصلاح، فبناء على تصور دوركايم، لم يعد المجتمع بحاجة إلى ثورة، أو إلى إعادة صياغة العلاقات البنائية داخل المجتمع، أو تجاوز الأوضاع المعطاة، ذلك لأن التوازن والتكامل والتضامن هي متغيرات سوف

---

[٢٨] - وسيلة خزار: **الإيدولوجيا وعلم الاجتماع، جدلية الانفصال والاتصال**، منتدى المعارف، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى سنة ٢٠١٣م، ص:١٤١-١٤٢.



تتحقق تلقائيا مع نمو المجتمع وتقدمه، أو نمو ظاهرة التخصص وتقسيم العمل."[٢٩]

وينطلق إميل دوركايم، في كتابه (**الانتحار**)[٣٠]، كذلك من نتيجة أساسية، وهي أن الانتحار ليست ظاهرة نفسية أو عضوية، بل هي ظاهرة مجتمعية واقتصادية في الوقت نفسه، مرتبطة بتقسيم العمل في المجتمع الرأسمالي الصناعي. وبالتالي، يتحدد معدل الانتحار بحسب درجة اندماج الأفراد في الجماعة، والعلاقة بينهما علاقة علية أو سببية.

الفرع السادس: ماكس فيبر وأثر الدين في الاقتصاد

---

٢٩ – نبيل السمالوطي: **الإيديولوجيا وأزمة علم الاجتماع المعاصر، دراسة تحليلية للمشكلات النظرية والمنهجية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، طبعة ١٩٧٥م، ص:١٥٦.

30 –Émile Durkheim : **Le Suicide : Étude de sociologie**, Paris, Presses universitaires de France, coll. « Quadrige » (nº 19), 1981, 463 p.

يعتبر كارل إميل ماكسيميليان، المعروف باسم ماكس فيبر (Max Weber)[٣١]، من أهم الفلاسفة الألمان، ومن أهم علماء القانون والاجتماع والإدارة والاقتصاد السياسي. ويعد أيضا من أهم رواد السوسيولوجيا المعاصرة، ومن الأوائل الذين انتقدوا الحداثة. وقد انساق كثيرا وراء السياسة بالتحليل والتنظير والتقعيد، وكان من بين المحررين لدستور جمهورية ڤيمار سنة ١٩١٩م.

ويعد ماكس فيبر أيضا من أهم السوسيولوجيين الألمان الذين أرسوا دعائم السوسيولوجيا التأويلية، بتجاوز التفسير العلمي نحو التأويل الذاتي والإنساني. وبتعبير آخر، لقد أخرج فيبر علم الاجتماع من إسار التفسير نحو الفهم والتأويل، بالتركيز على الفعل المجتمعي بدل البنية المجتمعية، والتمييز بين العلوم الوضعية القائمة على التفسير السببي والعلي، والعلوم الإنسانية والروحية المبنية على فهم الذات وتأويل تجاربها داخل العالم المرصود. ومن جهة أخرى، يعتبر ماكس فيبر من مؤسسي الإدارة الليبرالية الحديثة في ضوء المنظور العقلاني الهادف.

وفيما يخص المجال الاقتصادي، يرجع ماكس فيبر ماهو مادي إلى ماهو ديني وفوقي، كما وضح ذلك جليا في كتابه (**الأخلاق البروتستانتية وروح**

---

[٣١] – ولد ماكس فيبر بألمانيا سنة ١٨٦٤، وتوفي سنة ١٩٢٠م، درس الفلسفة، والتاريخ، والقانون والاقتصاد. ومن أهم كتبه(**الأخلاق البروتستاتية وروح الرأسمالية**)(١٩٠٤-١٩٠٥م)، و(**الاقتصاد والمجتمع**) (١٩٢٢م).

الرأسمالية)[٣٢]، حيث بين أن القيم البروتستانتية الكالفانية هي التي ساهمت في بروز الرأسمالية العقلانية. أما كارل ماركس، فقد ركز على العوامل المادية والاقتصادية في ظهور هذه الرأسمالية[٣٣]. وإذا كان ماركس قد ثار على الدين، فإن ماكس فيبر دافع عن فلسفة الأديان، وخاصة البروتستانتية، دعامة العقلانية والبيروقراطية والرأسمالية والحداثة الغربية. ومن ثم، تدعو البروتستانتية إلى ابتغاء الكسب المثمر، وتنمية الرأسمال وفق دوافع سيكولوجية ومبادىء أخلاقية، مثل: الحرص، والشح، والاستثمار، وعدم التبذير، وحب العمل، ولاسيما أن المذهب البروتستاتي الذي ظهر مع مارتن لوثر يمجد العمل باعتباره غاية للحياة وفريضة من الله." إن من لايعمل لن يأكل" كما قال القديس بولس. ولذلك، يجتهد البروتستانتي في العمل كي لاتلحقه لعنة الله. وكما تمتاز الأخلاق البروتستانتية بتمجيدها العمل، تمتاز أيضا بدعوتها إلى التقشف والاستثمار والادخار.وتلك هي الأسس الرئيسية التي قامت عليها الرأسمالية الحديثة...

---

32 -Max Weber: **L'Éthique protestante et l'esprit du capitalisme** (1904-1905), traduction par Jacques Chavy, Plon, 1964 ; nouvelles traductions par Isabelle Kalinowski, Flammarion 2000; Jean-Pierre Grossein, Gallimard 2003.

33 - Catherine Colliot-Thélène: **la sociologie de Max Weber**, La découverte, Paris, France, 2006, p:5.

وخلاصة القول: يرى فيبر أن المذهب البروتستانتي، ولاسيما مذهب كالفين(Calvin)، قد خلق ما يسمى " بأخلاق المهنة" المعتمدة على نزعة صوفية تجتهد في جمع النقود واستثمارها في المشروعات التجارية والصناعية، بروح مطمئنة، تعتبر النجاح في الدنيا دليلا على رضا من الله ورضوان.[٣٤]

إذاً، فسر ماكس فيبر ظهور الروح الرأسمالية بتأثرها بدور الأخلاق البروتستانتية. ولايعني هذا أن السبب الديني (البنية الفوقية) هو العامل الوحيد لتفسير ظهور الرأسمالية الليبرالية، بل هناك أسباب أخرى من بينها العوامل الاقتصادية نفسها (البنية التحتية).

الفرع السابع: كارل ماركس والاقتصاد الجدلي

تستند النظرية الماركسية إلى المادية الجدلية القائمة على فكرة الصراع الكمي والكيفي، والإيمان بالجدل الثلاثي: الأطروحة، ونقيض الأطروحة، والتركيب، والاعتماد على المادية التاريخية في تفسير تطور المجتمعات البشرية. وقد تأثر ماركس تأثرا كبيرا بأفكار هيجل(Hegel).إلا أن مثالية هيجل المطلقة لم تعجب كارل ماركس، مادامت تؤمن بأهمية الفكر في تغيير الواقعي بشكل

---

[٣٤] - محمد عابد الجابري وآخران: **دروس الفلسفة**، دار النشر المغربية، الدارالبيضاء، المغرب، طبعة ١٩٧١م، ص:٣٤٦.

ديالكتيكي. في حين، قلب ماركس هذه المعادلة الجدلية المثالية ليصبح الواقع المادي هو أساس الفكر، له الأسبقية والتأسيس والتوجيه. وفي هذا، يقول ماركس في كتابه **(رأس المال)**:"إن منهجي الديالكتيكي لايختلف عن المنهج الجدلي الهيجيلي من حيث الأساس وحسب، بل إنه الضد المقابل له مباشرة. فالبنسبة لهيجل: إن عملية تطور الفكر ونموه، هذه العملية التي يشخصها ويعتبرها مستقلة، ويطلق عليها اسم الفكرة، هي في نظره خالقة الواقع.فما الواقع في نظره إلا المظهر الخارجي للفكر. أما بالنسبة لي، فإن عالم الأفكار ليس إلا العالم المادي منقولا إلى الذهن البشري ومترجما فيه."[٣٥]

ومن ثم، فالديالكتيك عند هيجل" يسير على رأسه. وتكفي إعادته على قدميه لكي نرى له هيئة معقولة تماما.[٣٦]"

وكان كارل ماركس قد كتب رسالة إلى أحد أصدقائه يقول فيها:" إن منهجي في التحليل ليس هو منهج هيجل، لأنني مادي، وهيجل مثالي. إن ديالكتيك هيجل هو الشكل الأساسي لكل ديالكتيك، ولكن بعد أن يتعرى من صورته الصوفية.وهذا بعينه ما يميز منهجي.[٣٧]"

---

[٣٥] – محمد عابد الجابري: **من دروس الفلسفة والفكر الإسلامي**، ص:٩١.

[٣٦] – محمد عابد الجابري: نفسه، ص:٩١.

[٣٧] – محمد عابد الجابري: نفسه، ص:٩١.



ومن هنا، تتجاوز مادية كارل ماركس الجدلية الماديات السابقة كالمادية الأرسطية ؛ والمادية الذرية مع ديمقريطيس؛ والمادية التجريبية الإنجليزية مع جون لوك، ودافيد هيوم، واستيوارت ميل؛ والمادية الميكانيكية مع فيورباخ. و هنا، تعطى الأسبقية لما هو مادي واقتصادي على ماهو فكري وإيديولوجي. كما أن البنية التحتية ذات الطبيعة المادية هي التي تتحكم في البنية الفوقية القائمة على الفكر والدين والتصوف والأدب والفن والإيديولوجيا... وفي هذا، يقول ماركس:" ليس وعي الناس هو الذي يحدد وجودهم، بل على العكس من ذلك، إن وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم"[٣٨].

ويعني هذا أن ما هو اقتصادي ومادي ومجتمعي هو الذي يحدد فكر الناس ووعيهم ووجودهم. ولايعني هذا أن الفكر سلبي، لادور له في تغيير المجتمع أو التأثير فيه، بل يؤمن بفعاليته وخصوبته، وتأثيره في المجتمع المادي المحسوس. وفي هذا، يقول ماركس:" إن العيب الرئيس للمادية السابقة كلها، بما فيها مادية فيورباخ، هو أن الشيء، الواقع، العالم المحسوس، لاينظر إليه فيها إلا على شكل موضوع تأمل وليس كفاعلية إنسانية مشخصة، ليس كممارسة، وليس ذاتيا...إن المذهب المادي القائل إن الناس هم نتاج الظروف والتربية، وأن الناس الذين تغيروا هم بالتالي نتاج ظروف أخرى وتربية تغيرت، أن هذا المذهب المادي ينسى

[٣٨] – محمد عابد الجابري: نفسه، ص:٩١.



أن الناس هم بالضبط الذين يغيرون الظروف، وأن المربي نفسه هو في حاجة إلى أن يربى[٣٩]."

وعليه، فثمة علاقة جدلية أو علاقة تأثر وتأثير بين الفكر والواقع، بين الوعي والمادة، بين البنى الفوقية والبنى التحتية.

أضف إلى ذلك أن المادة عند ماركس ليست ساكنة، بل متحركة وديناميكية، وفي حركة دائمة.وهذه الحركات أنواع: حركة ميكانيكية (في المكان)، وحركة فيزيائية (داخل المادة نفسها)، وحركة كيماوية (تفاعلات)، وحركة بيولوجية (حركة الأعضاء)، وحركة اجتماعية (العلاقات الاجتماعية وتطور المجتمع والتاريخ)...وتنتج هذه الحركات عن التناقضات الجدلية الداخلية والخارجية، والتناقضات الكمية والكيفية.

وعليه، فقد تبنى ماركس المادية التاريخية ذات الأساس الجدلي. وهي نظرية وفلسفة ومنهجية وممارسة علمية وعملية. ومن ثم، ترفض الماركسية الجدلية ميكانيكية فيورباخ، ومثالية هيجل، والفلسفة الوضعية التي تبوئ العلم مكانة كبرى. في حين، ترى العالم قائما على الصراع الجدلي، أساسه التناقضات الداخلية والخارجية، والتناقضات الكمية والكيفية. ويعني هذا إذا كانت الوضعية تقول بالنظام والتوازن والتكامل، فإن جدلية ماركس تقول بالصراع والتناقض

---

[٣٩] – محمد عابد الجابري: نفسه، ص:٩٢.



الديالكتيكي. ومن ثم، فالحقائق ليست مطلقة أو نهائية، بل هي تحليل ملموس لموقف ملموس. علاوة على ذلك، فالماركسية، إلى جانب كونها فلسفة ومنهجية، فهي عمل وممارسة، أو كما يقول لينين دليل للعمل.وبهذا، يكون الباركسيس أو العمل أو الممارسة أفضل بكثير من النظريات المجردة. إذاً، فالعملي أكثر أهمية من النظري. ويؤكد ماوتسي تونغ هذه الفكرة بقوله:" إن ممارسة الإنسان هي وحدها مقياس الحقيقة. لأن المعرفة الإنسانية لاتثبت صحتها إلا حين يتوصل الإنسان إلى النتائج المقدرة سلفا بواسطة عملية الممارسة، إن عملية المعرفة تبدأ بالممارسة وتبلغ المستوى النظري بواسطة الممارسة، ومن ثمة ينبغي لها أن ترجع إلى الممارسة...إن مشكلة معرفة ما إذا كانت النظرية صحيحة، متفقة مع الحقائق الموضوعية، لاتحل تماما إلا بإعادة توجيه المعرفة العقلية إلى الممارسة الاجتماعية، وتطبيق النظرية على الممارسة للتحقق مما إذا كانت تستطيع أن تحقق النتائج المرتقبة...[٤٠]"

---

٤٠ – محمد عابد الجابري: نفسه، ص:٩٤.



ومن جهة أخرى، أهم شيء في المادية التاريخية هو منهجها الدياليكتيكي الذي يتحكم في الممارسة بالتعديل والتصحيح والتغيير. ومن ثم، فقوانين الديالكتيك المادي - حسب فردريك أنجلز(*Friedrich Engels*)[41]- ثلاثة هي:

❶**قانون وحدة المتناقضات وصراعها**. بمعنى أن المتناقضات الجدلية توجد داخل الشيء الواحد، وأنه لايمكن الفصل بين الشيء وتناقضه، أو الفصل بين الأطراف المتناقضة عن بعضها البعض. كما أن أشياء العالم تتكون من المواد الجامدة والحية. وعلى الرغم من تنافر الضدين وتناقضهما فهما متلازمان جدليا، وهذا التناقض أو الصراع هو أساس التطور والنمو. ويقول لينين:" إن النمو هو صراع الأضداد". ومن ثم، فهناك نوعان من التناقضات: **تناقضات داخلية** تقع داخل الشيء الواحد، **وتناقضات خارجية** بمثابة صراع الشيء مع محيطه الخارجي. لذلك، فالتناقضات الداخلية أهم من الخارجية.وفي هذا، يقول ماوتسي تونغ:"يعتبر الديالكتيك المادي أن الأسباب الخارجية **هي شرط التبدل**، والأسباب الداخلية هي **أساس التبدل**.والأسباب الخارجية إنما تفعل فعلها عن طريق الأسباب الداخلية.فالبيضة تتبدل في درجة حرارة ملائمة فتصير كتكوتا،

[41] - **فردريك إنجلز (١٨٢٠-١٨٩٥م)** فيلسوف ألماني ورجل صناعة ، وضع أسس الماركسية مع صديقه كارل ماركس. نشر كتابه **(حالة الطبقة العاملة في إنجلترا)** ، وأصدر مع ماركس بيانهما المعروف ببيان الحزب الشيوعي.

ولكن الحرارة لاتستطيع أن تحول الحجر إلى كتكوت، لأن أساس التبدل في الأول يختلف عنه في الثاني[٤٢]."

كما تميز المادية الجدلية بين التناقضات الداخلية والخارجية، تميز أيضا بين التناقض الأساسية والتناقضات الثانوية.فالتناقض الأساس هو الذي يقوم بالدور الحاسم والمؤثر في الصراع. في حين، يعد دور التناقض الثانوي مكملا وهامشيا. وفي هذا الصدد، يقول ماوتسي تونغ:" ثمة تناقضات عديدة في عملية تطور شيء معقد. ومنها تناقض هو بالضرورة التناقض الرئيسي الذي يحدد وجوده وتطوره، وجود التناقضات الأخرى أو يؤثر فيها.[٤٣]"

ويعني هذا أن التناقض الرئيسي (أ) قد يكون له دور كبير في فترة زمنية معينة إلى جانب التناقضات الثانوية (ب) و(ج). لكن مع تغير الظروف التاريخية والتطورية والنمائية، قد يصبح تناقض(ب) أكثر أهمية من تناقض (أ).

ومن ناحية أخرى، قد ينتج عن التناقضات صراع من نوع صراع الأضداد، مثل: صراع البورجوازية مع العمال ينتج عنه صراع الطبقات. وقد لاينتج عن تلك التناقضات أي صراع، مثل: التناقضات داخل الطبقة العمالية نفسها التي تختفي بالممارسة الثورية، وعملية النقد الذاتي.

---

٤٢ – محمد عابد الجابري: نفسه، ص:٩٥.

٤٣ – محمد عابد الجابري: نفسه، ص:٩٥.



❷ **قانون تحول الكم إلى كيف**: ويعني هذا أن التحولات الكمية قد تنتج عنها تحولات كيفية، مثل: غليان الماء في درجة معينة على مستوى الكم، ينتج عنه تحول كيفي بالانتقال من الماء إلى البخار. وقد يحدث التحول الكيفي إما بشكل مباغت ومفاجيء، وإما بشكل طفرة أو قفزة في شكل دفعة واحدة أو دفعات متعاقبة، وإما بشكل تدريجي. ومن ثم، فدلالة قانون تحول الكم إلى الكيف يعني" أن التزايد التدريجي في التغيرات التي تخلق الكم، والتي تكون أول الأمر ضعيفة غير مشاهدة، تؤدي عندما تصل درجة معينة، إلى تغيرات كيفية جذرية تختفي معها الكيفية القديمة لتحل محلها كيفية جديدة، ينتج عنها بدورها تغيرات كمية.[٤٤]"

ويعني هذا كله أن التراكم الكمي ينتج عنه تحول كيفي بصيغ متعددة ومختلفة ومتنوعة. ويقول ماركس:" إنه في مرحلة ما من مراحل التطور، يؤدي التغير البسيط في الكم الذي بلغ درجة معينة، إلى اختلافات في الكيفية.[٤٥] "

❸ **قانون نفي النفي**: يقصد بنفي النفي نقيض الأطروحة ونفيها. بمعنى أن الشيء له أطروحة (Thèse)، ونقيض(Antithèse)، وتركيب(Synthèse). فظهور الشيء الجديد من القديم يعتبر نفيا للقديم. ولكن هذا الجديد بدوره يصبح قديما، فيأتي جديد آخر ليصبح نفيا للنفي. ولابد

---

٤٤ – محمد عابد الجابري: نفسه، ص:٩٦.

٤٥ – محمد عابد الجابري: نفسه، ص:٩٦.



من الاحتفاظ، أثناء عملية نفي النفي، بالجوانب الإيجابية في المنفي، وتفادي سلبياته؛ لأن عملية نفي النفي تساعد على النمو والتقدم والازدهار، وإلا أدى ذلك إلى التكرار والوقوف عند حدود دائرة مغلقة. ومن هنا، فالتاريخ، في المنظور الجدلي، يسير في خط مستقيم بشكل تصاعدي من الأدنى إلى الأعلى، في إطار تطور جدلي ديالكتيكي، يتصارع فيه القديم والجديد، ويتم هذا التقدم التاريخي في شكل حركة لولبية، ولكن تظهر من حين لأخرى بعض الحوادث التي تتخذ طابعا تكراريا، فنقول: إن التاريخ يعيد نفسه: لكن هذا لايؤثر في مسار التاريخ وتقدمه وتطوره إلى الأمام.

وقد صاغ ستالين أربعة قوانين في كتابه (**المادية الجدلية والمادية التاريخية)** عام ١٩٣٨م، حيث أضاف قانونا رابعا على الوجه التالي:

❶ قانون الترابط العام بين الظواهر؛

❷قانون الحركة والتطور في الطبيعة والمجتمع؛

❸قانون التحول من الكم إلى الكيف؛

❹قانون صراع المتناقضات.

بيد أن المفكرين الإيديولوجيين في الاتحاد السوفياتي عادوا، بعد وفاة ستالين، إلى قوانين إنجلز الثلاثة.

وخلاصة القول، فالسوسيولوجيا الماركسية مرتبطة بكارل ماركس من جهة، وأنجلز من جهة أخرى. وتؤمن السوسيولوجيا الماركسية بأهمية العمل وأسبقيته على الفكر النظري. وبالتالي، فالممارسة العملية أو البراكسيسية أساس تطور المجتمعات. كما أن الأساس المادي والاقتصادي والمجتمعي أهم من البنى الفوقية. ومن ثم، تنبني السوسيولوجيا الماركسية على المنهج الجدلي القائم على القوانين الثلاثة، ووحدة صراع المتناقضات، وقانون الكم والكيف، وقانون نفي النفي.

وما يلاحظ على هذه السوسيولوجيا أنها رؤية ثورية تقويضية وراديكالية أساسها التغيير الجدلي انطلاقا من المادية التاريخية، لكن يغلب عليها الطابع الميتافيزيقي، والرؤية الشعرية الحالمة، والطوباوية الخيالية، وانفصال النظرية عن الواقع، وفشل التنبؤات الماركسية في تحقيق غاياتها ومراميها وأهدافها البعيدة. والدليل على ذلك أن تحولت الدول الاشتراكية إلى دول رأسمالية أو دول اقتصاد السوق بدلا من تحولها إلى دول شيوعية.

الفرع الثامن: جورج زيمل وفلسفة النقود

يعد جورج زيمل (**Georg Simmel**) [٤٦] من أهم السوسيولوجيين الألمان إلى جانب ماكس فيبر، ونوربرت إلياس، وكارل ماركس، وغيرهم...وقد عرف بالسوسيولوجيا التفاعلية من جهة، وبسوسيولوجيا الأشكال من جهة أخرى.

وقد اهتم زيمل بمواضيع اجتماعية مثيرة ولافتة للانتباه، مثل: النقود، والموضة، والمرأة، والطائفة، والمظاهر، والفن، والمدينة، والغريب، والفقراء، والفرد، والمجتمع، والتفاعل، والرابط الاجتماعي، والتنشئة الاجتماعية...

ويعد كتابه (**فلسفة النقود**) الذي نشره سنة ١٩٠٠م من أهم الكتب السوسيولوجية المتميزة في تاريخ علم الاجتماع الحديث والمعاصر[٤٧]؛ إذ يقارب النقود، باعتبارها ظاهرة اقتصادية، من زاوية سوسيولوجية وسيميائية وفلسفية وأخلاقية. ومن هنا، يرى جورج زيمل أن النقود أداة ضرورية للتبادل التجاري، تسهل النمو الاقتصادي، لكنها في الوقت ذاته، تسجن الأفراد ضمن علاقات اجتماعية ضعيفة. وفي الواقع، مع تكاثر هذا النمط من التفاعل الاقتصادي، يتقلص الرباط الاجتماعي بشكل متزايد، ليصبح مجرد علاقات شخص/ نقود/

---

٤٦ – ولد السوسيولوجي الألماني زيمل سنة ١٨٥٨م، وتوفي سنة ١٩١٨م.

47 – Georg Simmel: **Philosophie de l'argent**, traduit par Sabine Cornille et Philippe Ivernel P.U.F., Paris, 1987.

شخص، خاضعة للحساب وللإستراتيجيات.هذا الميل الثابت لتشييء الرباط الاجتماعي يقع في قلب الإستراتيجية الثقافية للحداثة.

وأكثر من هذا فالنقود مؤسسة رسمية جماعية. بمعنى أن" النقود أكثر من مجرد أداة اقتصادية.هي أيضا مؤسسة. فهي لاتخص فقط الشخصين المعنيين بالمبادلة، لكن ومن خلال صفتها كمعادل عام، تضع الفرد في مواجهة مجمل الجالية.فلكي تحصل المبادلة، يجب على كامل المجتمع أن يعترف للنقود بالقيمة ذاتها.لكن هذا لايتم إلا إذا وجدت مؤسسات وشبكة من العلاقات الاجتماعية، فهي إذاً منتج حاصل من البنيات الاجتماعية.وعلى العكس، تؤثر النقود في البنية الاجتماعية من خلال تشجيع ظهور زمر اجتماعية جديدة مثل المصرفيين أو الموظفين..."[٤٨]

وهكذا، يرى جورج زيمل أن النقود " قد خدمت من الناحية التاريخية في تحديد، ليس فقط قيمة الأشياء، بل كذلك الناس.لقد ساهمت النقود في الحرية الفردية، لكن أصبحت غاية بذاتها، وهي تساهم كذلك في تراجيديا الثقافة الحديثة، حيث قيمة الأشياء تفوق قيمة الأشخاص."[٤٩]

---

[٤٨] فيليب كابان وجان فرانسوا دورتييه: **علم الاجتماع**، ترجمة: إياس حسن، دار الفرقد، دمشق، سورية، الطبعة الأولى ٢٠١٠م، ص:٧٦-٧٧.

[٤٩] - فيليب كابان وجان فرانسوا دورتييه: **علم الاجتماع**، ص:٧٥.



ومن هنا، يرى زيمل أن للنقود قيمة اقتصادية على مستوى المقايضة والتبادل، وتسعير المنتوجات والسلع والبضائع الموجهة إلى السوق. ومن ثم، فالنقود هي التي حررت الفرد من العبودية. بيد أن لهذه النقود تأثيراتها السلبية في العلاقات البشرية، إذ أخرجت الإنسان من طابعه الكيفي والقيمي إلى طابعه الكمي والمادي، وسببت القلق والتوتر والخوف والموت، وساهمت في خلق هوة فاصلة بين ماهو مادي وماهو معنوي.ومن جهة أخرى، أفرزت ماهو إيجابي، كظهور الفرد الحر، وانبثاق الديمقراطية، وتشكل النظام الرأسمالي الليبرالي الذي يعتمد على الحرية الاقتصادية، والمبادرة الفردية، وحرية السوق، والخضوع لمنطق الطلب والعرض...

ومن ناحية أخرى، يرى زيمل أن النقود قد أفرزت طبقة اجتماعية جديدة هي طبقة الغرباء أو المنبوذين. ويقصد بها فئة اليهود التي كانت تمارس الربا، وقد ساهمت، بكل جدية، في بناء الاقتصاد الرأسمالي العالمي، واحتكرته ماديا واقتصاديا وسياسيا، إلى أن فقدت النقود طابعها الإنساني، فشيأت البشر، ثم حولت الأفراد إلى أرقام ومعادلات وآلات ونقود وفوائد ربوية لاقيمة لها من الناحية الروحية والأخلاقية. ومن هنا، " يحتل الغريب– حسب زيمل– مكانا خاصا في العلاقات النقدية، فالغريب هو الذي ينتمي ولا ينتمي في آن واحد إلى الزمرة (مثله مثل المنبوذ والأقلوي)، وتحديدا المضاربين والتجار اليهود (الذين استثنوا تاريخيا من تحريم الربا في القرون الوسطى).وفي الواقع، إن المهاجر

كالنقود، يتصفان في نظر الجالية بحركتهما وغرابتهما (أو تجردهما من العلاقة الشخصية).وهكذا يمكن أن نتذكر دور اليهود في انطلاقة الرأسمالية في بداية القرن، والحركات المعادية للسامية التي ظهرت حينئذ: معارضة الشعب لكبار العائلات تترجم، فيما يتجاوز بغض الغريب، الخوف من عقلنة العالم وميله للتجريد والموضوعية.ولهذا من الأهمية بحيث إنه بالنسبة لزيمل يجب على صورة الغريب أن تنمو مع اتساع المبادلات، وتجردها من العلاقات الشخصية."[٥٠]

ويلاحظ أن زيمل يدافع عن اليهود باعتبارهم رمز العقلانية والرأسمالية والاقتصاد الموضوعي. وإن كان اليهود، في الحقيقة، رمز للمكر والخيانة والخداع والشر وخراب العالم؛ بسبب انسياقهم وراء التجارة الربوية المشبوهة والمحرمة التي أدخلت العالم، إلى يومنا هذا، في حروب دامية، تستفيد منها شرذمة من الغرباء اليهود. لذلك، فالنقود هي تعبير عن فلسفة اليهود التشييئية والمادية والتقويضية، وتشخيص لعالم ربوي فقد إنسانيته، وضل طريقه الصحيح.

وعليه، فالنقود وسيلة عالمية مصممة لكافة الاستخدامات الغرضية.فهي وسيلة لتحصيل المنافع والمصالح، وتحقيق الحاجيات والرغبات، وإشباع الحوافز الشعورية واللاشعورية، والوصول إلى الغايات الذاتية والموضوعية، وفتح إمكانات جديدة للفعل. وتساعد النقود – أيضا– على الإبداع، والإقبال على الحياة،

---

[٥٠] – فيليب كابان وجان فرانسوا دورتييه: نفسه، ص:٧٧.

وتوطين التردد عند الفرد، وتطوير ملكات الفكر والحساب. ومن هنا، فقد تحولت النقود إلى وسيلة و غاية على حد سواء. وبذلك، تعارضت النقود مع القيم والعائلة والدين.

علاوة على ذلك، فقد ساهمت النقود في توليد قيم سلبية، مثل: الجشع، والبخل، والتبذير، والفقر، والعوز... ويعني هذا أن النقود " تشارك في تأسيس أسلوب حياة للمجتمعات، يصفه زيمل بتعابير ثلاثة: البعد، والإيقاع، والتناظر. فالنقود، وبسبب صفتها المتحركة وغير الشخصية، تميل إلى تشجيع المشاركات عن بعد، وتستند إلى فوائد محصورة جدا (والحالة الأكثر نموذجية هي الشركات المغفلة)، وتجعل من الممكن التواجد المشترك للتكتلات الكبرى، حيث من الضروري ألا يورط المرء كامل شخصيته في المبادلات الاجتماعية.

لكنها على العكس، تدمر العلاقات التي يلتزم بها المرء بالكامل من باب أنها لاتعف سوى عن العائلة والصداقة، وفي الطرف الآخر، الجاليات الكبرى (الوطن أو البشرية).عدا عن ذلك ستمتد لتسريع وتنظيم الإيقاع الخاص بالمجتمع، تحديدا في النطاق الاقتصادي، وذلك في المكان الأول بسبب أن خلق النقود سيسرع المبادلات، ويسهل ركوب المخاطر. إضافة لذلك، ومن خلال جعل الأسواق متجانسة عن طريق تخفيض نسبي لسعر ممتلكات البذخ، ستشارك في

التقارب بين الطبقات الاجتماعية، وتضخم من ظواهر التقليد والتمييز، وتزيد من تأثيرات الموضة النموذجية للمجتمعات المتحضرة."[٥١]

إذاً، يقارب زيمل النقود مقاربة فلسفية وسيميائية واجتماعية، مدافعا عن قيمة النقود التجارية والتبادلية، وعن دورها في تحرير الفرد نفسيا وماديا، وفي انبثاق الرأسمالية الليبرالية. بيد أن النقود قد حطمت القيم الإنسانية والأخلاقية، واستعبدت الإنسان، وهددت العناصر الكيفية، مثل: الثقافة، والجسد، والكرامة البشرية. بمعنى أن النقود قد حولت الإنسان إلى سلعة مادية استعمالية وتبادلية.ومن هنا، كانت النقود سببا في تراجيديا الثقافة البشرية.

وفي هذا السياق، يقول تييري روجل(**Thierry Rogel**):" في صميم أطروحة زيمل هناك هذا التناقض الخصوصي بالمجتمعات الحديثة، إن ظهور تقسيم العمل، والاستهلاك الكثيف والاقتصاد النقدي، قد سمح بتحريرالإنسان من ضغوط المجتمعات التقليدية مؤمنا بذلك أكبر حرية للفرد.

لكن تنجم عن ذلك تراجيديا الثقافة. بمعنى أن ذاتية كل واحد تصطدم بالأشكال التي اكتسبت الصفة الموضوعية (التشييئية) في المجتمع: العامل مفصول عن ثمرة عمله، والعالم يبتعد عن مثال الرجل الشريف، والمستهلك لم يعد بإمكانه أن يطبع شخصيته على العدد الفائض من الأغراض المتاحة

٥١ – فيليب كابان وجان فرانسوا دورتييهك نفسه، ص:٧٨.





أمامه.أخيرا، إن إكساب الصفة الموضوعية للحياة، المعززة باستخدام النقود، يؤدي بنا، ونحن نصبح أحرارا أكثر فأكثر أمام كل شخص أو غرض بشكل خاص، إلى أن نصبح معتمدين أكثر فأكثر على الأغراض بمجملها وعلى كامل البشر. [٥٢] "

وبناء على ماسبق، يتضح لنا أن جورج زيمل أدلى بتصورات اقتصادية نظرية مهمة، انطلاقا من فلسفة النقود، تحمل، في طياتها، ملامح سوسيولوجية وسيميائية وفلسفية.

الفرع التاسع: فيلفريدو باريتو والتوازن الاقتصادي

إذا كان ابن خلدون لايفصل بين التاريخ وعلم الاجتماع، وإذا كان هربرت سبنسر أيضا لايفصل علم الاجتماع عن البيولوجيا، فإن فيلفريدو باريتو لايفصل علم الاجتماع عن علم الاقتصاد. ويعني هذا أن باريتو من دعاة علم الاقتصاد الاجتماعي. ومن ثم، فهو يميز بين الأفعال المنطقية التي يدرسها علم الاقتصاد،

---

[52]-Thierry Rogel: (La philosophie de l'argent), **Revue Sciences Humaines, n**° 67 –Décembre 1997.

والأفعال غير المنطقية التي يدرسها علم الاجتماع، كما يتضح ذلك جليا في كتابه (**مختصر علم الاجتماع**) الذي صدر سنة ١٩١٦م[٥٣].

إذا كان باريتو قد درس الاقتصاد دراسة علمية عميقة، وفق منهجية علمية تجريبية وإحصائية، وتوصل إلى مجموعة من النظريات الاقتصادية المتميزة والمقترنة باسمه، فإن هذا العلم لايمكن تفسيره إلا في حدود ضيقة، فلابد من الاستعانة بالتفسير الاجتماعي لطابعه العام. وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على مدى التداخل الموجود بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع، فكل واحد يفسر الآخر؛ إذ ثمة علاقة وطيدة بين ما هو خاص بما هو عام. وهكذا، فعلم الاقتصاد علم خاص. في حين، يعد علم الاجتماع علما عاما.

ويرى باريتو أن المجتمع بناء كلي مركب ومعقد من العلاقات المتبادلة بين الناس. ومن ثم، فهناك من يحاول هدمه، وهناك من يحاول بناءه لتحقيق نوع من التوازن الاجتماعي. كما أن للأفراد رغبات يريدون تحقيقها وإشباعها. وفي الوقت نفسه، هناك موانع وعراقيل تمنع هؤلاء الأفرد من تحقيقها. وهذا يخلق نوعا من التوتر بين الذات الراغبة في تحقيق الموضوع ذي القيمة، وعدم القدرة على امتلاك ذلك الموضوع. ومن هنا، يحدث الصراع الاجتماعي الداخلي أو الموضوعي. وهكذا، فالمجتمع خاضع لمنطق الصراع من جهة، ومنطق التوازن والتوافق من جهة

53- Vilfredo Pareto :**Trattato di sociologia generale**, Firenze, G. Barbéra, 1916.

أخرى. وفي هذا الصدد، يقول أحمد الخشاب:" وتعتبر هذه النظرة (التوازن الاجتماعي) امتدادا لآرائه في الاقتصاد، فهناك دائما صراع بين رغباتنا التي تريد أن تشبع، وبين العقبات التي تعترض سبل إشباعها، ولكن الصراع لايلبث أن يتحول إلى توافق أو توازن بين رغباتنا وبين الظروف الخارجية، والمجتمع يجري على نفس النظام، تحدث فيه عملية توافق تؤدي إلى التوازن الاجتماعي؛ أما القوة التي تعمل في المجتمع مناظرة لرغبات الفرد، فهي ميل الناس إلى الالتجاء إلى الأفعال غير المنطقية في ميدان القوى التي تعمل مناظرة للعقبات التي تنشأ في وجه الفرد لإشباع رغباته، وهي ميل الناس لإخفاء الطابع غير المنطقي في أفعالهم ومحاولاتهم إظهاره بصورة منطقية معقولة، والأفعال غير المنطقية تختلف من زمان إلى زمان، ومن مكان إلى مكان، إلا أنه بالرغم من ذلك فثمة عنصر أساسي فيها لايتغير بتغير الأزمنة واختلاف الأمكنة، وهذا العنصر الثابت هو الجدير بالدراسة، وهو أهم موضوع لعلم الاجتماع عند باريتو، وهو العامل الأساسي الذي يؤثر في طبيعة النظام الاجتماعي."[٥٤]

وعليه، يتأثر النظام الاجتماعي بعوامل داخلية وخارجية، وكذلك بتاريخ المجتمع نفسه الذي يندرج ضمن العوامل الخارجية.

---

[٥٤] – أحمد الخشاب: **التفكير الاجتماعي: دراسة تكاملية للنظرية الاجتماعية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، طبعة ١٩٨١م، ص:٦٢٧.



وعليه، فنظرية التوازن هي تلك النظرية التي تؤكد على أن الأنساق الاجتماعية تستعيد توازنها إذا ما طرأ عليها اختلال أو اضطراب.

وتعد نظرية المنفعة من أهم النظريات التي ركز عليها باريتو في نظريته السوسيولوجية والاقتصادية، فقد حلل نظرية المنفعة الاجتماعية " في ضوء اهتمامه بدراسة الفعل المنطقي أو غير المنطقي.ويقصد بالأفعال المنطقية تلك الأفعال التي تتوجه نحو غاية يمكن تحقيقها موضوعيا، ومن خلال استخدام أفضل للوسائل المتاحة موضوعيا. ويكاد باريتو يقصر الأفعال المنطقية الرشيدة على المجالات الاقتصادية والعلمية، ثم يستبعد أية متعة منطقية على أي سلوك آخر. أما الأفعال غير المنطقية، فهي التي تفشل في تحقيق هذين المعيارين (الوسائل والغايات)، مستخدما في ذلك مفهومين هما: الإشباع (Satisfaction) والمنفعة (Utility) وتحدد الإشباعات الاقتصادية التي يحصل عليها الفرد تبعا لتراتبية للأولويات التي يفضلها هو نفسه. أما المنفعة فتشير إلى الإشباع بمفهوم اجتماعي أوسع، وتفترض الإشباعات انعدام القابلية للمقارنة بين رغبات الفرد.

وبذلك يتبين – كما يقول جوزيف شومبيتر– أن باريتو يميز بين نوعين من تحقيق الحد الأقصى من المنفعة: الأول الحد الأقصى من المنفعة لصالح الجماعة الذي يشير إلى تحقيق الحد الأقصى من المنفعة للجماعة أو المجتمع ككل وليس للأفراد.





في حين، إن النوع الثاني وهو المنفعة لأجل المصالح الخاصة يشير إلى تحقيق حد أعلى من الإشباع الخاص، وفسر باريتو عملية شراء السلع واقتنائها على أساس الرجوع إلى عنصرين أساسيين وهما: أولا: عملية التفضيل من جانب الفرد وثانيا: إلى المستوى الذاتي للسلعة ذاتها.[٥٥]"

وهكذا، لايمكن الحديث عن نظرية المنفعة الاجتماعية إلا بدراسة الفعل المنطقي وغير المنطقي، وتبيان أهمية السلوك غير المنطقي في الحياة الاجتماعية.

وعليه، فلباريتو نقط إيجابية في مجالي علم الاجتماع والاقتصاد. ويكفيه فخرا أنه من المؤسسين الفعليين للسوسيولوجيا الاقتصادية، وعلم الاجتماع السياسي، وسوسيولوجيا النخبة، وقد زاوج بين الطرح الفيبيري بدراسة الفعل الهادف وغير الهادف، واستعمال المنهج التجريبي الاستقرائي في دراسة الظواهر الاجتماعية من جهة، والأفعال المنطقية وغير المنطقية من جهة أخرى.

ويتبين لنا أن" إسهامات باريتو متعددة ومتنوعة في مجال علم الاقتصاد والاجتماع بشكل عام، فلقد كشف عن العديد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية، فحلل نظرية التوازن التي تؤكد على أن الأنساق الاجتماعية تستعيد توازنها إذا ما طرأ عليها اختلال، ونظرية المنفعة الاجتماعية في ضوء دراسته للفعل المنطقي وغير

[٥٥] – محمد ياسر الخواجة: نفسه، ص:٦٢-٦٣.





المنطقي، وتأكيده على أهمية السلوك غير المنطقي في الحياة الاجتماعية، ونظرية الإنتاج وتحليله للعلاقة بين علميات الإنتاج والاستهلاك، والتوزيع وتحليله للاتجاهات نحو الملكية والطابع الدوري للتغير الاجتماعي. كل هذه القضايا يمكن اعتبارها صياغات جديدة ورائدة تتمشى عموما مع الظروف الاجتماعية الواقعية، لكن معالجته للرواسب والمشتقات كانت تتميز بالغموض الشديد، حيث إنه لم يوضح لنا تماما كيف تحدد الرواسب أنماط السلوك المختلفة على نحو محدد."[٥٦]

وعليه، يعد باريتو من أهم السوسيولوجيين الغربيين الذين ربطوا علم الاجتماع بعلم الاقتصاد، بل كان من المؤسسين الفعليين لعلم الاجتماع الاقتصادي.

الفرع العاشر: بيير بورديو والرأسمال المتعدد

إذا كان كارل ماركس يرى أن أساس الصراع بين الطبقات الاجتماعية، ولاسيما بين البورجوازية والبروليتارية قوامه الرأسمال الاقتصادي، فبيير بورديو، على غرار ماكس فيبر، يرى أن الصراع لايتخذ دائما طابعا اقتصاديا، فقد يكون صراعا ثقافيا. ومن ثم، فثمة رأسمالان مهمان في تحريك مجتمعاتنا المعاصرة هما: الرأسمال الثقافي والرأسمال الاقتصادي.

[٥٦] – محمد ياسر الخواجة: نفسه، ص:٦٤.



وبناء على ما سبق، فقد حدد بيير بورديو أربعة أنماط مختلفة من الرأسمال الذي يملكه الفاعل المجتمعي، وهي:

❶**الرأسمال الاقتصادي** هو الذي يقيس موارد الفرد المادية والمالية، ويرصد ثرواته وممتلكاته، ويحدد دخله الشهري والسنوي.

❷**الرأسمال الثقافي**: يقيس موارد الفرد الثقافية، مثل: الدبلومات والشهادات العلمية والمهنية، والمنتوج الثقافي من مقالات وكتب ودراسات وأعمال إبداعية وثقافية وفنية، وما يملكه من مهارات وكفاءات ومواهب وقدرات معرفية ومهنية وحرفية في مجال الثقافة.

❸ **الرأسمال الاجتماعي**: يقيس ما يملكه الفرد من علاقات اجتماعية ومعارف وصداقات، تعود إلى ذكائه الاجتماعي الذي يستثمره لربط مجموعة من صلا ت الرحم والقرابة والصداقة والزمالة.

❹ **الرأسمال الرمزي**: ويتضمن الرأسمال الاقتصادي، والرأسمال الثقافي، والرأسمال الاجتماعي، وبهذه الأنماط يتميز الفرد مجتمعيا عن باقي الأفراد الآخرين.

وقد أضاف بيير بورديو رأسمالا آخر في كتابه (**أسئلة السوسيولوجيا**)، سماه **بالرأسمال اللغوي** ؛ لأن بهذا الرأسمال تستطيع جماعة ما أن تفرض نفسها وإنيتها ووجودها. وبالتالي، تستفيد من السلطة ومن امتيازات مادية ومالية وثقافية

ورمزية. وأكثر من هذا، فمن يمتلك الرأسمال اللغوي الأجنبي في الدول العربية، فإنه يستطيع أن يحظى بمكانة ثقافية واقتصادية كبرى في المجتمع. وفي هذا السياق، يقول بورديو:" يعني الرأسمال اللغوي التحكم في آليات تشكل الأسعار اللغوية، وكذا القدرة على جعل قوانين تشكل الأسعار تعمل لصالح صاحبه (أي الرأسمال)، والقدرة على استخلاص فائض القيمة النوعي. إن أي عملية تفاعل، وأي عملية تواصل لغوي، ولو بين شخصين أو بين صديقين أو بين طفل وصديقته، واختصار، إن كل عمليات التواصل اللغوي هي أنواع من الأسواق الصغرى التي تبقى دوما تحت رحمة البنيات الإجمالية.[٥٧]"

ويعني هذا أن الرسمأل اللغوي خاضع بدوره لقيم الهيمنة والتنافس والصراع، وله علاقة جدلية بباقي الأنماط الأخرى من الرأسمال الرمزي.

بيد أن بورديو يغض الطرف عن رأسمال آخر أكثر أهمية، في مجتمعاتنا الإسلامية، من الأنماط الخمسة المذكورة وهو **الرأسمال القيمي أو الديني**، فهو الرأسمال المهم للإنسان، إذا تملكه الإنسان ربح الدنيا والآخرة. وبالتالي، فأحسن تجارة ينبغي أن يسعى إليها الفرد جاهدا هي التجارة مع الله في مجال العبادة والتدين والإحسان وفعل الخير.

57 – Pierre Bourdieu: **Question de sociologie**,Minuit,1984.

وعليه، يستطيع الفرد بهذه الموارد الرأسمالية المختلفة (الاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، والثقافية، واللغوية) أن يحقق أرباحا ومنافع مجتمعية، ولاسيما أن الرأسمالين: الاقتصادي والثقافي هما أكثر أهمية في مجتمعاتنا المعاصرة حسب بيير بورديو. وهما اللذان يشكلان بنية المجتمع، ويتحكمان في أفعال الأفراد، ويجعل كل حقل مجالي فضاء للتنافس والصراع والتطاحن الاجتماعي والطبقي.

المطلب الرابع: التصور المنهجي

إذا كان علماء السوسيولوجيا يختارون المناهج الكيفية في دراسة الظواهر الاجتماعية فهما وتفسيرا وتأويلا، بالاعتماد على الملاحظة العلمية الدقيقة، ودراسة الحالة، أو دراسة المضمون، أو المقابلة المباشرة، أو المعايشة، فإن علماء الاقتصاد، في دراسة الظواهر الاقتصادية، يرتكزون على المناهج التجريبية الكمية، بتوظيف الرياضيات، والفيزياء، والإحصاء، والعلوم الطبيعية للوصول إلى الحقائق، ووضع النظريات والنماذج المجردة لوصف الواقع الاقتصادي بشكل علمي دقيق.

لكن السوسيولوجيين يدرسون الأنشطة الاقتصادية الفردية والاجتماعية بغية فهمها في سياق اجتماعي معين، بعيدا عن النظريات الكمية التي ينساق وراءها الاقتصاديون الرياضيون أو التجريبيون. ويعني هذا أن علماء الاجتماع ينطلقون من الأفعال الاقتصادية للأفراد والجماعات لدراستها وتحليلها، وتبيان آثارها في المجتمع أو أثر المجتمع في تلك الأنشطة أو التصرفات أو الأفعال. وهناك

علماء اجتماع آخرون يهتمون بالمقاربات التاريخية والمقارنة والتحليلية لدراسة الظواهر الاقتصادية ذات الطابع الاجتماعي في سياقها الزماني والمكاني، بتقديم تأويلات ذاتية وموجهة.

وعليه، إذا كانت منهجية الاقتصاديين، في تعاملهم مع الظواهر الاقتصادية المختلفة والمتنوعة، منهجية استنباطية ومجردة، فإن منهجية علماء الاجتماع منهجية استقرائية وتاريخية ومقارنة ووصفية، تنطلق من المقاربة السوسيولوجية في دراسة الظواهر الاقتصادية.ويعني هذا أن المقاربة السوسيولوجية مقاربة واقعية ونقدية للمجتمع الاقتصادي.

ويرى شتاينر(Steiner) أن علم الاجتماع الاقتصادي " يدرس الوقائع الاقتصادية في ضوء التحليل السوسيولوجي.ويعني هذا تطبيق مناهج مختلفة عن تلك التي تطبق في النظرية الاقتصادية، كاستعمال التحقيقات، والميل إلى التصنيف، والاستعانة بمناهج المقارنة، وتحليل الشبكة[58] ".

وعليه، يستفيد علم الاجتماع الاقتصادي من جميع التقنيات والمناهج والطرائق التي تسعف الباحث في بناء موضوعه الاقتصادي في ضوء المقترب السوسيولوجي، سواء استخدم الباحث في ذلك منهجية كمية قائمة على التحليل

58- Steiner P., 1999, **La sociologie économique**, Paris, La Découverte, coll. « Repères » (nouv. éd. 2005)، p:3.



الرياضي والإحصائي في دراسة الظواهر الاقتصادية أم استخدم منهجية كيفية مبنية على الملاحظة، والبحث الميداني، والمقابلة الحرة، والمعايشة، والتحقيق، والسير الذاتية، والوثائق الشخصية، وتحليل المضمون...فالمهم هو بناء الظاهرة الاقتصادية في ثوب اجتماعي وسوسيولوجي، يحترم مبادىء البحث العلمي، ويتمثل مختلف شروطه الموضوعية والشكلية والمنهجية.

الخاتمة

وخلاصة القول، يتبين لنا، مما سبق ذكره، أن علم الاجتماع الاقتصادي فرع من فروع علم الاجتماع العام. وقد ظهر حديثا في منتصف القرن العشرين، على الرغم من جذوره القديمة. ومن ثم، فهذا العلم يدرس الظواهر الاقتصادية في ضوء المقاربة السوسيولوجية.أي: يدرس الدورة الاقتصادية: الإنتاج، والتوزيع، والتبادل، والاستهلاك، أو يدرس طبيعة السلوك الإنساني بين كثرة الرغبات وقلة الموارد وندرتها ومحدوديتها، أو يحلل الفعل الاقتصادي الهادف والعقلاني.

وعليه، فثمة مجموعة من النظريات الاقتصادية، منذ ابن خلدون إلى يومنا هذا، تندرج، بشكل أو بآخر، ضمن علم الاجتماع الاقتصادي. فابن خلدون يعد المنظر الأول لعلم الاجتماع الاقتصادي، حينما تحدث عن أهمية العمل وقدسيته وقيمته الاقتصادية. وبعد ذلك، تعتبر المدرسة الكلاسيكية أول مدرسة اقتصادية



في أوروبا، كما يبدو ذلك جليا عند آدم سميث الذي دافع عن الحرية الاقتصادية، وساهم في انبثاق المذهب الاقتصادي الليبرالي، ولاسيما في كتابه **(ثروة الأمم)**.أما دافيد ريكاردو، فقد أعاد النظر في كثير من التصورات الاقتصادية الكلاسيكية، فيما يخص الأجر، والربح، والريع. وما كان يهمه، في الحقيقة، هو البحث عن الطرائق الممكنة لتوزيع الدخل القومي، وتأسيس اقتصاد كلي وشمولي.

أما النظرية الكينزية الإنجليزية، فتحسب على النظريات الاقتصادية المعاصرة التي همها الوحيد هو إخارج الاقتصاد العالمي من أزماته واختلالاته الدورية، بتقديم مجموعة من الحلول العملية، ومن أهمها ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد لتوجيهه وجهة حسنة، مع احترام الملكية الخاصة.

وإذا كان دوركايم قد اهتم بتقسيم العمل في أثناء حديثه عن المجتمع العضوي، فماكس فيبر قد أعطى الأولوية للجانب الديني والروحي في ظهور الرأسمالية.أما كارل ماركس، فيرجع جميع الظواهر الفوقية إلى ماهو اقتصادي، ضمن نظريته المادية الجدلية.

ويعد فيلفريدو باريتو من أهم علماء الاجتماع الذين ربطوا علم الاقتصاد بعلم الاجتماع لتكاملهما بشكل كبير. في حين، اهتم جورج زيمل بفلسفة النقود، باستجلاء طابعها الاجتماعي. أما بيير بورديو، فقد وسع الرأسمال المادي

الاقتصادي، ليشمل أنواعا أخرى كالرأسمال الثقافي، والرأسمال الرمزي، والرأسمال اللغوي...

وإذا كانت منهجية النظريات الاقتصادية منهجية كمية استنباطية تنبني على الرياضيات والإحصاء والفيزياء، فإن مناهج علماء الاجتماع كيفية بامتياز؛ لكونها تقوم على التحقيق، والتأريخ، والتوثيق، والبحث الميداني، والملاحظة العلمية الدقيقة، والمقابلة المباشرة، والمقارنة، والتصنيف...

ثبت المصادر والمراجع

المصادر العامة:

١-ابن خلدون: **مقدمة ابن خلدون**، دار ابن الهيثم، القاهرة، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى سنة ٢٠٠٥م.

المراجع باللغة العربية:

٢- أحمد الخشاب: **التفكير الاجتماعي: دراسة تكاملية للنظرية الاجتماعية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، طبعة ١٩٨١م.



٣- خضر زكريا وآخران: **موجز تاريخ الفكر الاجتماعي**، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ٢٠٠١م.

٤- فيليب كابان وجان فرانسوا دورتيه: **علم الاجتماع**، ترجمة: إياس حسن، دار الفرقد، دمشق، سورية، الطبعة الأولى ٢٠١٠م.

٥- كاترين كوليو تيلين: **ماكس فيبر والتاريخ**، ترجمة: جورج كتورة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٤م.

٦- محمد عابد الجابري وآخران: **دروس الفلسفة**، دار النشر المغربية، الدارالبيضاء، المغرب، طبعة ١٩٧١م.

٧- محمد عابد الجابري: **من دروس الفلسفة والفكر الإسلامي**، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى سنة ٢٠١٠م.

٨- نبيل السمالوطي: **الإيديولوجيا وأزمة علم الاجتماع المعاصر: دراسة تحليلية للمشكلات النظرية والمنهجية**،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، طبعة ١٩٧٥م.

٩- وسيلة خزار: **الإيدولوجيا وعلم الاجتماع، جدلية الانفصال والاتصال**، منتدى المعارف، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى سنة ٢٠١٣م.

المراجع الأجنبية:

١٠- Catherine Colliot-Thélène: **la sociologie de Max Weber**, La découverte, Paris, France, 2006.





11-Émile Durkheim: **Les Règles de la méthode sociologique**, Paris, Alcan.١٨٩٥.

12-Émile Durkheim: **Le Suicide**: **Étude de sociologie**, Paris, Presses universitaires de France, coll. « Quadrige » (nº 19), 1981.

13-E. Durkheim, **De la division du travail social**, Paris, PUF, 2007.

14-Granovetter M, **Analyse économique des conventions**, Paris, PUF, 1994.

15-Georg Simmel: **Philosophie de l'argent**, traduit par Sabine Cornille et Philippe Ivernel P.U.F., Paris, 1987.

16-Max Weber: **L'Éthique protestante et l'esprit du capitalisme** (1904-1905), traduction par Jacques Chavy, Plon, 1964 ; nouvelles traductions par Isabelle Kalinowski, Flammarion 2000; Jean-Pierre Grossein, Gallimard 2003.

17-Pierre Bourdieu: **Question de sociologie**, Minuit, 1984.





18-Robbins L.: **An Essay on the Nature and Signification of Economic Science**, Londres, Macmillan, 1932.

19-Smelser, N: The **sociology of economic life**, prentice, Hall, New Jerry1976.

20-Smelser N. J. et Swedberg R. (eds.), **The Handbook of Economic Sociology**, Princeton, Russell Sage Foundation, 1994.

21-Steiner P., 1999, **La sociologie économique**, Paris, La Découverte, coll. « Repères » (nouv. éd. 2005).

22-Swedberg R.: **Current Sociology**, London, Sage Publication ; trad. franç. 1987.

23-Swedberg R: **Une histoire de la sociologie économique**, Paris, Desclée de Brouwer1994.

24-Thierry Rogel: (La philosophie de l'argent), **Revue Sciences Humaines, n°** 67 –Décembre 1997.

25-Vilfredo Pareto: **Trattato di sociologia generale**, Firenze, G. Barbéra, 1916.



السيرة الذاتية:



- جميل حمداوي من مواليد مدينة الناظور (المغرب).

- حاصل على دبلوم الدراسات العليا سنة ١٩٩٦م.



– حاصل على دكتوراه الدولة سنة ٢٠٠١م.

– حاصل على إجازتين:الأولى في الأدب العربي، والثانية في الشريعة والقانون.

– أستاذ التعليم العالي بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بالناظور.

– أستاذ الأدب العربي، ومناهج البحث التربوي، والإحصاء التربوي، وعلوم التربية، والتربية الفنية، والحضارة الأمازيغية، وديداكتيك التعليم الأولي...

–أديب ومبدع وناقد وباحث، يشتغل ضمن رؤية أكاديمية موسوعية.

– حصل على جائزة مؤسسة المثقف العربي (سيدني/أستراليا) لعام ٢٠١١م في النقد والدراسات الأدبية.

– حاصل على جائزة ناجي النعمان الأدبية سنة٢٠١٤م.

– رئيس الرابطة العربية للقصة القصيرة جدا.

– رئيس المهرجان العربي للقصة القصيرة جدا.

– رئيس الهيئة العربية لنقاد القصة القصيرة جدا.

– رئيس الهيئة العربية لنقاد الكتابة الشذرية ومبدعيها.

– رئيس جمعية الجسور للبحث في الثقافة والفنون.

– رئيس مختبر المسرح الأمازيغي.

- عضو الجمعية العربية لنقاد المسرح.

-عضو رابطة الأدب الإسلامي العالمية.

- عضو اتحاد كتاب العرب.

-عضو اتحاد كتاب الإنترنت العرب.

-عضو اتحاد كتاب المغرب.

- من منظري فن القصة القصيرة جدا وفن الكتابة الشذرية.

- خبير في البيداغوجيا والثقافة الأمازيغية.

- ترجمت مقالاته إلى اللغة الفرنسية و اللغة الكردية.

- شارك في مهرجانات عربية عدة في كل من: الجزائر، وتونس، ومصر، والأردن، والسعودية، والبحرين، والعراق، والإمارات العربية المتحدة،...

- مستشار في مجموعة من الصحف والمجلات والجرائد والدوريات الوطنية والعربية.

- نشر العديد من المقالات الورقية المحكمة وغير المحكمة، وعددا لا يحصى من المقالات الرقمية. وله (١١٤) كتاب، وأكثر من سبعين كتابا رقميا منشورا.



- ومن أهم كتبه: الشذرات بين النظرية والتطبيق، والقصة القصيرة جدا بين التنظير والتطبيق، والرواية التاريخية، تصورات تربوية جديدة، والإسلام بين الحداثة وما بعد الحداثة، ومجزءات التكوين، ومن سيميوطيقا الذات إلى سيميوطيقا التوتر، والتربية الفنية، ومدخل إلى الأدب السعودي، والإحصاء التربوي، ونظريات النقد الأدبي في مرحلة مابعد الحداثة، ومقومات القصة القصيرة جدا عند جمال الدين الخضيري، وأنواع الممثل في التيارات المسرحية الغربية والعربية، وفي نظرية الرواية: مقاربات جديدة، وأنطولوجيا القصة القصيرة جدا بالمغرب، والقصيدة الكونكريتية، ومن أجل تقنية جديدة لنقد القصة القصيرة جدا، والسيميولوجيا بين النظرية والتطبيق، والإخراج المسرحي، ومدخل إلى السينوغرافيا المسرحية، والمسرح الأمازيغي، ومسرح الشباب بالمغرب، والمدخل إلى الإخراج المسرحي، ومسرح الطفل بين التأليف والإخراج، ومسرح الأطفال بالمغرب، ونصوص مسرحية، ومدخل إلى السينما المغربية، ومناهج النقد العربي، والجديد في التربية والتعليم، وببليوغرافيا أدب الأطفال بالمغرب، ومدخل إلى الشعر الإسلامي، والمدارس العتيقة بالمغرب، وأدب الأطفال بالمغرب، والقصة القصيرة جدا بالمغرب،والقصة القصيرة جدا عند السعودي علي حسن البطران، وأعلام الثقافة الأمازيغية...

- عنوان الباحث: جميل حمداوي، صندوق البريد١٧٩٩، الناظور٦٢٠٠٠، المغرب.





- الهاتف النقال:٠٦٧٢٣٥٤٣٣٨

- الهاتف المنزلي:٠٥٣٦٣٣٣٤٨٨

- الإيميل:Hamdaouidocteur@gmail.com

Jamilhamdaoui@yahoo.fr

كلمات الغلاف الخارجي:

يعد علم الاجتماع الاقتصادي(**La sociologie économique**) فرعا من فروع علم الاجتماع العام. ويعني هذا التخصص دراسة الظواهر الاقتصادية في ضوء المقترب السوسيولوجي، بفهم أشكال الاقتصاد وتفسيرها، وربط الصلة بين المنافع الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية. علاوة على ذلك، فعلم الاجتماع الاقتصادي هو ذلك العلم الذي يعنى بدراسة الأنشطة الاقتصادية، من





إنتاج، وتوزيع، وتبادل، واستهلاك.ومن ثم، فالسوسيولوجيا الاقتصادية هي دراسة للنظام الاقتصادي، في مختلف بنياته، وأشكاله، وأنساقه، وأنشطته، ودوراته، ووظائفه، وعلاقاته، مع التركيز على الأفعال الاقتصادية العقلانية والهادفة في سياقاتها المجتمعية.

المؤلف: جميل حمداوي

العنوان: مبادىء علم الاجتماع الاقتصادي

الطبعة الأولى:٢٠١٥م

المحتويات



